

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- بوشقران فضيل
- بن هبال محمد

تحت عنوان:

أثر تغيرات أسعار البترول على صندوق ضبط الإيرادات في
الجزائر 2000 - 2020 (باستخدام منهجية ARDL)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر -أ-	أ. بولعباس مختار
مشرفا	أستاذ محاضر -أ-	أ. بلخير فريد
مساعد	أستاذ مساعد -أ-	أ. شداد محمد

السنة الجامعية : 2023/2022

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
الحمد لله الذي وفقنا لتتمة هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى
مهدة إلى الوالدين الكريمن حفظهما الله وأداهمها نورا لدربي
لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال وجميع الاصدقاء والأحبة رعاهم الله ووفقهم
إلى كل قسم الإدارة المالية و جميع دفعة 2022
إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسبهم قلبي

بوشقران فضيل

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل "...واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحمهما كما
رباني صغيرا"

إلى من تاهت الحروف والكلمات في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنهما وفي صلاتها كم أكثرت من
الدعوات والتي كانت سندا في حياتي إلى أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى تاج فخري وقوتي وعونى والذي عمل من أجل وعلمنى سبل النجاح والمثابرة إلى من يتعب لرتاح ويشقى
لنسعده "أبي" أطال الله في عمره

إلى من وهبهم سندا وجعلهم لي فخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة فأهديهم حبي واحترامي إخوتي
وأخوتي

وبخالص الشكر لأختي "رقية" لدعمها ومساندتها في طول مسيرتي الدراسية أتمنى التوفيق في حياتك

إلى من عرفتني بهم الأقدار وشاطروني نكريات لا تنسى إلى من أحبهم قلبي

بن هبال محمد

الشكر والتقدير

أولاً وقبل كل شيء، الحمد لله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على انجاز هذا العمل المتواضع ، كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف : بلخير فريد لقبوله للإشراف على هذا العمل ، و على توجيهاته القيمة ومجهوداته التي بذلها لمساعدتنا لإنجاز هذا البحث، كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل فشكرا مسبقا و إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء

من قريب أو من بعيد

فجزاهم الله كل خير

الفهرس

.....	الإهداء
.....	الشكر
.....	المقدمة العامة
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: المقاربة النظرية لصناديق الثروة السيادية
3.....	المطلب الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية
3.....	الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية
4.....	الفرع الثاني: مميزات الصناديق السيادية
5.....	المطلب الثاني: تاريخ إنشاء الصناديق السيادية
7.....	المطلب الثالث: أنواع الصناديق السيادية
8.....	الفرع الثاني: وفقا لدخل الصندوق
8.....	الفرع الثالث: وفقا لدرجة الإستقلالية
9.....	الفرع الرابع: وفقا لمجال عمل الصندوق
9.....	الفرع الخامس: وفقا لوظيفة الصندوق
11.....	المبحث الثاني: المصادر الطبيعية والغير طبيعية لتمويل الصناديق السيادية وإستراتيجيات إستثمارها
11.....	المطلب الأول: المصادر الطبيعية لتمويل الصناديق السيادية
11.....	الفرع الأول: مصادر التمويل الطبيعية للصناديق السيادية
12.....	الفرع الثاني: تجربة صندوق المعاشات الحكومي النرويجي
13.....	المطلب الثاني: مصادر التمويل الغير الطبيعية للصناديق السيادية
13.....	الفرع الأول: الصناديق الممولة خارج الموارد الطبيعية
13.....	الفرع الثاني: تجربة صندوق سنغافورة
14.....	المطلب الثالث : إستراتيجية إستثمار الصناديق السيادية
14.....	الفرع الأول: إستثمارات الصناديق السيادية التقليدية
15.....	الفرع الثاني: إستثمارات الصناديق السيادية الحديثة
17.....	المبحث الثالث: أهمية وأهداف الصناديق السيادية
17.....	المطلب الأول: أهميتها في الحد من العجز الموازي
17.....	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة ومختلف هياكلها
19.....	المطلب الثاني: أهميتها في الحد من المديونية

19.....	الفرع الأول: تعريف المديونية.....
20.....	الفرع الثاني: دور صندوق الإستقرار الروسي في تمويل المديونية الخارجية.....
20.....	المطلب الثالث: أهدافها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.....
20.....	الفرع الأول: تطور صناديق الثروة السيادية.....
22.....	الفرع الثاني: أهداف الصناديق السيادية.....
23.....	خلاصة الفصل.....
25.....	الفصل الثاني: أسعار البترول وصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.....
26.....	تمهيد الفصل.....
27.....	المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.....
27.....	المطلب الأول: التأسيس النظري للنفط في الجزائر.....
27.....	الفرع الأول: تعريف البترول.....
28.....	الفرع الثاني: ميزة البترول الجزائري.....
29.....	الفرع الثالث: إحتياطي البترول في الجزائر.....
30.....	الفرع الرابع: الطاقة الإنتاجية.....
32.....	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري.....
32.....	الفرع الأول: قانون رقم 86-14 سنة 1986.....
34.....	الفرع الثاني: قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14.....
34.....	الفرع الثالث: قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 رقم 05-07.....
36.....	الفرع الرابع: الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07.....
36.....	الفرع الخامس: الأمر رقم 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07.....
37.....	الفرع السادس: قانون المحروقات رقم 19-13 الصادر سنة 2019.....
38.....	المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.....
38.....	الفرع الأول: قطاع المحروقات والناتج الداخلي الخام.....
39.....	الفرع الثاني: التضخم.....
40.....	الفرع الثالث: البطالة.....
40.....	الفرع الرابع: الإستثمار.....
42.....	المبحث الثاني: صندوق ضبط الإيرادات.....
42.....	المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق ضبط الإيرادات.....
42.....	الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد وتاريخ نشأته.....

44.....	الفرع الثاني: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد ومصادر تمويله
44.....	الفرع الثالث: أهمية صندوق ضبط الموارد
46.....	المطلب الثاني: دوره في الحد العجز الموازي
46.....	الفرع الأول: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2020)
48.....	الفرع الثاني: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة
50.....	المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في الحد من المديونية
50.....	الفرع الأول: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2020)
51.....	الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون الخارجية
53.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار البترول على موارد صندوق ضبط الإيرادات
53.....	المطلب الأول: توصيف النموذج
53.....	الفرع الأول: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية
54.....	الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي
55.....	الفرع الثالث: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج
55.....	الفرع الرابع: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
56.....	المطلب الثاني: الدراسة القياسية
56.....	الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller)
57.....	الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج
58.....	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test
59.....	الفرع الرابع: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL
61.....	المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا
61.....	الفرع الأول: التقييم الإحصائي
61.....	الفرع الثاني: التقييم القياسي
64.....	الخاتمة العامة

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
21	أكبر الصناديق السيادية في العالم سنة 2020	1-1
28	مقارنة بين البترول الجزائري وبعض نفوط دول الأوبك	2-1
31	حصيلة الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	2-2
38	تطور الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	2-3
39	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	2-4
40	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	2-5
40	تطور معدلات الإستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	2-6
45	تشخيص وضعية الصندوق في الفترة (2000-2018)	2-7
47	تطور الرصيد الموازي الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	2-8
49	إستخدامات صندوق ضبط الموارد في تخفيض العجز الموازي	2-9
51	إستخدامات صندوق ضبط الموارد لتخفيض المديونية	2-10
53	تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري مقابل التغير في أسعار البترول (2000-2021)	2-11
55	الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج	2-12
56	إختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	2-13
59	نتائج إختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود	2-14
59	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير	2-15
60	تقدير المعلمات في المدى الطويل	2-16
61	التقييم الإحصائي	2-17
61	التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)	2-18

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
6	تطور عدد الصناديق السيادية خلال الفترة (1950-2016)	1-1
10	تصنيفات الصناديق السيادية	1-2
12	تحويلات المداخل النفطية الموجهة إلى الصندوق	1-3
15	التوزيع القطاعي لاستثمارات الصناديق السيادية	1-4
18	تطور عجز الميزانية النرويجي وتحويلات صندوق المعاشات الحكومية العام	1-5
21	تطورات أصول الصناديق السيادية للفترة (2008-2020)	1-6
29	تطور إحتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	2-1
30	تطور إنتاج النفط خلال الفترة (2000-2020)	2-2
31	تغيرات أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	2-3
50	تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2000-2020)	2-4
57	رسم استقرارية السلاسل الزمنية	2-5
58	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL	2-6
62	اختبار الإستقرارية الهيكلية	2-7

المقدمة العامة

تميز العقد الأول من القرن الحالي بتسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار النفط، بحيث وصل إلى أكثر من 120 دولار في مارس 2012، ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل إقتصادية وسياسية، إذ زاد الطلب العالمي على هذا المورد خاصة من دول آسيا كالصين والهند، وأيضا عدم الاستقرار الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط ساهم هو الآخر في ارتفاع الأسعار كما لا نهمل أيضا مساهمة منظمة الأوبك ودورها في تسقيف الانتاج النفطي بغية الاستفادة من الطلب المتزايد على النفط (طلب كبير وإنتاج قليل ينتج عنه الزيادة في الأسعار).

أما الصناديق السيادية فكانت نتيجة لارتفاع أسعار النفط إذ بسبب تراكم الفوائض المالية أصبح من الضروري استحداث أدوات المالية لتسيير هذه العوائد المرتفعة، لذلك غالبا ما ارتبطت الطفرات الحاصلة في أسعار النفط مع موجة إرتفاع عدد الصناديق السيادية، ويظهر هذا جليا بحيث وصل عددها إلى 80 صندوق بحلول عام 2018 أما أصولها المالية فقد بلغت 8412 ترليون دولار في نفس التاريخ.

أما الجزائر بسبب الأزمات التي مرت عليها والتداعيات الإقتصادية التي عانت منها فرض عليها إنشاء صندوق سيادي وهذا ما فعلته في سنة 2000 وسمته صندوق ضبط الإيرادات وكان مصدر تمويله الفائض من الجباية البترولية، غير أن الأهداف التي سطرت له جعلته يوجه أساسا للسوق المحلية إذ استخدم في التسديد المسبق للديون الخارجية وأيضا تغطية العجز الموازني في ميزانية الدولة ونتيجة لتواصل الإقتطاعات من الصندوق لتحقيق التوازن المالي وأيضا اقتصار موارده على فائض الجباية البترولية جعله في موقف حساس تجاه الصدمات المعاكسة لأسعار النفط كالتالي حدثت منتصف عام 2014 هذا الأمر جعل موجودات الصندوق تتضاءل إلى أن انعدمت مع نهاية 2017.

1) إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"مامدى تأثير أسعار البترول على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2000-2020)"

و للإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع وهي كالتالي:

- ماهي أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري؟
- ماهي الدوافع الرئيسية لإنشاء صندوق ضبط الموارد؟
- فيما تكمن أهمية صندوق ضبط الموارد في الجزائر؟
- ماهي علاقة أسعار البترول بموارد صندوق ضبط الإيرادات؟

(2) فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الأسئلة السابق ذكرها ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:
- يكتسي البترول أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري.
- من أهم دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد هو الحد من العجز الموازي في الأزمات المالية.
- تبرز أهمية صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازن المالي للجزائر.
- يوجد علاقة طردية بين أسعار البترول وصندوق ضبط الموارد.

(3) أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ويمكن حصر الأهداف فيما يلي:
- لأن البترول يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري.
- تسليط الضوء على صندوق ضبط الموارد الجزائري.
- تحليل تطور أسعار البترول ومدى تأثيرها على صندوق ضبط الموارد.

(4) أهمية الدراسة:

- لأن البترول يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد.
- لأن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي للجزائر.
- لأنه يقوم بعرض وتحليل وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري ككل.

(5) أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- محاولة فهم فكرة أثر تغير أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة نظرا للوضع الإقتصادي للجزائر حاليا.

6) حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وأخرى مكانية:

الحدود الزمنية: حيث تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2000-2020).

الحد المكاني: يتمثل الإطار المكاني في حالة الجزائر.

7) منهج الدراسة:

إنطلاقاً من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته حيث تم اعتماد المنهج الوصفي كونه يتماشى مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال تحليل أثر تغير أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد.

بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج القياسي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لضرورة دراسة العلاقة بين أسعار البترول وصندوق ضبط الموارد ومع تطبيق منهج (ARDL).

8) صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة.

- تضارب الأرقام والإحصائيات بين المؤسسات والهيئات الرسمية.

9) هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث و التساؤلات الفرعية عنها و التأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري فهو في 3 مباحث، المبحث الأول يتحدث عن الصناديق السيادية بصفة عامة تعريفها تاريخ إنشائها وأنواعها، ثم المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مصادر تمويل الصناديق السيادية واستراتيجيات عملها، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مساهمة الصناديق السيادية في تحقيق الإستقرار المالي.

أما الفصل الثاني فجاء في ثلاث مباحث أيضاً بحيث المبحث الأول يتحدث عن البترول بصفة عامة من حيث تركيب وخصائصه ومميزاته، بالإضافة إلى مختلف التغيرات الاقتصادية الحاصلة في قطاع المحروقات وأثره على المؤشرات الاقتصادية للجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى صندوق ضبط الموارد تعريفه ونشئته والغرض منه وأيضاً مدى مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي للجزائر، والمبحث الثالث دراسة قياسية على أثر تغير أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد باستعمال برنامج eviews ومع تطبيق منهجية (ARDL).

(10) الدراسات السابقة:

- دراسة حاج موسى نسيمه بعنوان دور صناديق الثروة السيادية في دعم الإستقرار المالي دراسة أزمة الرهن العقاري"، قدمت الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس سنة 2015، تناولت الباحثة إشكالية مدى فعالية صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي والدولي خصوصا خلال أزمة الرهن العقاري وتم التطرق إلى موقع الصناديق السيادية ضمن المستثمرين المؤسساتيين، والاستراتيجية الاستثمارية لبعض الصناديق السيادية، كما تم التطرق إلى تأثير صناديق الثروة السيادية على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تناول أزمة الرهن العقاري، وواقع الصناديق خلال الأزمة وأفاقها.

- دراسة بوفليح نبيل دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر (03) سنة 2010، قام الباحث بتحليل اقتصاديات النفط وأهميتها الاقتصادية، وكذا محددات الطلب على النفط والعرض عليه ومستقبل هذا المورد الطاقوي في المدى القريب والبعيد، بالإضافة إلى قراءة في صناديق الثروة السيادية وواقعها وأفاقها المستقبلية، مع عرض أهم التجارب الدولية في مجال الصناديق السيادية، ومقارنتها بصندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى القصور الشديد في عمل هذا الصندوق، مع تقديم مقترح جديد لصندوق الاستثمار الجزائري، يتضمن إطار قانوني واضح ومتكامل ورؤية استثمارية ذات أبعاد متميزة.

- دراسة موري سمية أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية أطروحة مقدمة نبيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014-2015، والتي تناولت الباحثة فيها مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وعجز السلطات الجزائرية في تخلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في الفراد المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

لصناديق الثروة

السيادية

تمهيد

في السنوات الأولى لظهور صناديق الثروة السيادية لم يعرّفها العالم اهتماما كبيرا بحيث أعتبرت مجرد وعاء لمخزونات الثروة الناتجة عن الفوائض المالية المتحققة من صادرات الموارد الأولية والسلع الأساسية، غير أن هذا الأمر لم يدم، بحيث خلال السنوات الأخيرة تضاعفت كل الأرقام المتعلقة بهذه الصناديق من حيث عددها أو أصولها أو حجم استثماراتها في العالم، هذا ما جعل أهميتها تزداد ومكنها من أن تصبح مركزا ماليا وممولا للاقتصاد العالمي.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى الصناديق السيادية عامة، بحيث سنخصص المبحث الأول لمختلف تعاريف الصناديق السيادية وتاريخ ودوافع إنشائها، بالإضافة إلى أنواعها، أما في المبحث الثاني سنتناول مصادر تمويل هذه الصناديق وكيفية استثمار أصولها، أما المبحث الثالث فسننتظر فيه إلى أهمية وأهداف الصناديق السيادية.

المبحث الأول: المقاربة النظرية لصناديق الثروة السيادية

يكن الغرض الأساسي من إنشاء الصناديق السيادية في كونها مصدات أمان ضد الأزمات الاقتصادية، فهما تتوعد طرق تمويلها أو كيفية عملها فإن جها يصب في قالب واحد وهو الاستخدام الأمثل للفوائض المالية والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الصناديق السيادية عامة، ملمين قدر الامكان بأهم الجوانب المحيطة بها.

المطلب الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية

تتعدد التعريفات الخاصة بالصناديق السيادية بحسب الهيئات الرسمية أو الأشخاص المختصين المعرفين لها وهذا نظرا لأهميتها في النظام المالي العالمي بالإضافة إلى تميزها بالعديد من الخصائص مقارنة بالهيئات المالية الأخرى.

الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية

تعريف معهد صناديق الثروة السيادية: هي عبارة عن صناديق استثمارية حكومية مكونة من أصول مالية على غرار الأسهم وسندات وغيرها من الأدوات المالية، حيث أن موارد صندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقا لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يشمل صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية¹.

تعريف مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: على أنها صناديق أو ترتيبات استثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة، وتتشبها لأغراض اقتصادية كلية، وتستمر على أساس المخاطر الاقتصادية و المالية ولاعتبرت ذات صلة بالعائد².

¹ شنوف حكيم، التوجه الإستثماري لصناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية (1970-2017) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص67.

² عكاش مسيفة، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصادات المحلية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص02.

تعريف صندوق النقد الدولي: يعرفها على أنها صناديق أو ترتيبات استثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة وتتشها لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو ادارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات تتضمن الإستثمار في الأصول مالية الأجنبية¹.

الفرع الثاني: مميزات الصناديق السيادية

تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بما يلي²:

- تختلف عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الاستثمار وليس ادارة السياسة النقدية وسياسة الصرف ويغلب على محفظة أصولها الإستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالإحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساسا في السندات وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة ادارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.

- تميزها عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.

- تفتقر عن المؤسسات حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية هي عبارة عن صناديق استثمار ووظيفة الشركات الأساسية هي انتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية لصناديق الثروة السيادية هي استثمار الأصول المالية.

¹ سليمان زاوي فرحات، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحريك عملية التنمية الاقتصادية بالدول النفطية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 92.

² بوالشعير أحمد، مقيدش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد-دراسة حالة بعض التجارب الدولية-

مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2018، ص 48.

المطلب الثاني: تاريخ إنشاء الصناديق السيادية

إن ظاهرة الصناديق السيادية ليست وليدة اليوم بل تعود نشأتها إلى خمسينات القرن الماضي، ثم أخذت في التنامي منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، وهذا ما سنشير إليه في هذا المطلب.

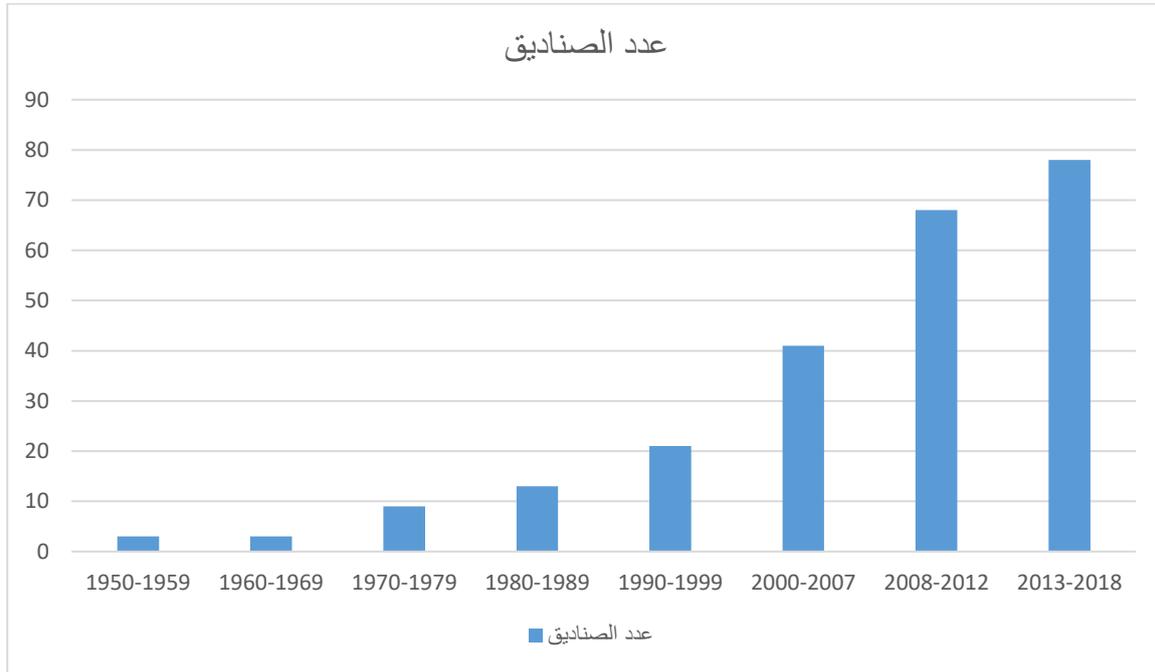
نشأة الصناديق السيادية: من الناحية التاريخية لا يمكن اعتبار صناديق الثروة السيادية ظاهرة جديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن كان الإهتمام بها قد زاد في العقد الأخير، فالصناديق السيادية موجود منذ أكثر من قرن، حيث تم إنشاء الصندوق الفرنسي "الصندوق الفرنسي للودائع" في عام 1816 ووضع تحت إشراف البرلمان، أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت عدة ولايات صناديقها الخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدءاً من تكساس التي أنشأت صندوق تكساس المدرسة الدائم 1854 لتمويل المدارس الابتدائية والثانوية، وصندوق الجامعة الدائم في عام 1876، كان الغرض من الصندوقين مساعدة المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات، ويمكن اعتبار هذه الصناديق من النوع الأول من صناديق الثروة السيادية الحقيقية¹.

غير أن المفهوم الحديث لصناديق الثروة السيادية يرجع إلى خمسينات القرن الماضي مع تأسيس هيئة الإستثمار الكويتية عام 1953 ممول عن طريق فوائض الصادرات النفطية، وهي غالباً ما يتم الإعتراف بها كأول صندوق استثمار حديث تم انشاؤه لعزل واستثمار عائدات النفط، ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة منها في السبعينيات مثل صندوق سنغافورة (تيماسيك القابضة) وجهاز أبوظبي للإستثمار، وبعدها الصناديق التي وصفت بالجيل الثاني مثل صندوق روسيا والصين، وتاريخياً ظهرت أوائل صناديق الثروة السيادية في دول الخليج ثم في آسيا وبعدها انتشرت بسرعة في الدول الإفريقية².

¹ حبارك سمير، تأثير الأزمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص137.

² حبارك سمير، مرجع سبق ذكره، ص137.

الشكل رقم (1-1): تطور عدد الصناديق السيادية خلال الفترة (1950-2016)



المصدر: الأمير عبد القادر حفوطة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2022، ص 117.

نلاحظ من خلال الشكل الوتيرة البطيئة التي تطورت بها الصناديق السيادية خاصة خلال السنوات الأولى لظهورها ففي ظرف 30 سنة لم يبلغ عددها سوى 11 صندوقا، ووصلت في نهاية التسعينات إلى 21 صندوقا، في حين شهدت الفترة بين مطلع الألفية الثالثة وسنة 2018 أكبر تطور في عدد الصناديق السيادية بالغة 78 صندوقا تزامنا مع الثورة الحاصلة في أسعار النفط، كون أغلبية الصناديق ذات مورد نفطي.

المطلب الثالث: أنواع الصناديق السيادية

تصنف صناديق الثروة السيادية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لمجموعة من المعايير وهي كالتالي:

الفرع الأول : حسب الهدف من إنشائها

من أهم معايير تصنيف الصناديق السيادية هو الهدف من إنشائها¹:

1- صناديق الإستقرار: هدفها الأساسي الحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة ومن ثم ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا نتيجة التذبذبات التي تعرفها أسعار المواد والسلع المصدرة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

2- صناديق الإدخار للأجيال القادمة: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول اشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي تتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، وقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للحفاظ على نصيب الأجيال في هذه الثروة بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

3- شركات استثمار الاحتياطات: تنشأ هذه الصناديق خصيصا لاستثمار أو توظيف أصولها الاحتياطية الكبيرة وزيادة العائد عليها.

4- صناديق التنمية والتطوير: يهدف إنشاء هذه الصناديق إلى تمويل النشاط في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، مثل تمويل البنية التحتية، أو تمويل مشاريع صناعية أساسية، هذا لزيادة قدرة الإنتاج الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

5- صناديق إحتياطات طوارئ التقاعد: والتي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية الحكومية.

¹ كمال القريب، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الإقتصاد العالمي، مجلة الإقتصاد الجديدة، المجلد 01، العدد 10، الجزائر، 2014، ص119.

الفرع الثاني: وفقا لدخل الصندوق

تصنف الصناديق السيادية حسب مصدر دخلها إلى¹:

- 1- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** تقوم الدولة المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية منها، بتكوين صندوق سيادي بهدف حماية هذه الثروة من النضوب والحفاظ على حق الأجيال القادمة.
- 2- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية:** نتيجة لتحقيق فوائض مالية ضخمة عن إحتياجاتها الاستثمارية بفضل تنافسيتها التصديرية قامت مجموعة من الدول غير النفطية خاصة في أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الصين بإنشاء صناديق الثروة السيادية وتحويل جزء من هذه الفوائض إليها.
- 3- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** بتحويل الفائض المسجل في الميزانية العامة نحو الصندوق السيادي قصد استثمارها لتحقيق عوائد.
- 4- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** نتيجة القيام ببرامج خوصصة للقطاع العمومي حصلت هذه الدول على عوائد مالية هائلة، وتخوفا من الوقوع في التضخم نتيجة التوسع في الانفاق العمومي أكبر من طاقة الاستيعابية يدفعها إلى إنشاء صناديق سيادية.

الفرع الثالث: وفقا لدرجة الإستقلالية

تصنف صناديق السيادية وفقا لدرجة استقلاليتها إلى²:

- 1- **صناديق سيادية غير مستقلة:** هي صناديق مدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة، ولا تتمتع بإستقلالية القرار، تتميز معظم هذه الصناديق بعدم خضوعها للرقابة المستقلة و المساءلة والإفصاح.
- 2- **صناديق سيادية مستقلة نسبيا:** هي صناديق مدارة بصفة غير مباشرة من قبل الحكومة، حيثي تم اشراك جهات أخرى على غرار البنك المركزي والهيئات المستقلة في ادارتها، أهم ما يميزها أنها تتمتع بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، كما أنها تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة والإفصاح.

¹ العابد ريمة، حوكمة صناديق الثروة السيادية وشفافية أعمالها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 45، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2016، ص62.

² جعفر هني محمد، دور صناديق الثروة السيادية من منظور اسلامي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2015، ص100.

الفرع الرابع: وفقا لمجال عمل الصندوق

تصنف صناديق الثروة السيادية وفقا لمجال عملها إلى¹:

- 1- صناديق سيادية محلية: يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري داخل البلد.
- 2- صناديق سيادية دولية: يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري خارج البلد.
- 3- صناديق سيادية مختلطة: يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري داخل وخارج البلد في الوقت نفسه.

الفرع الخامس: وفقا لوظيفة الصندوق

وتنقسم صناديق الثروة السيادية وفق هذا المعيار إلى صناديق استثمار، ادخار ومختلطة²:

- 1- صناديق الاستثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء العقارات.
- 2- صناديق الادخار: تقوم بادخار أصولها لدى البنك المركزي في المنظمات والمؤسسات الدولية.
- 3- الصناديق السيادية المختلطة: تقوم بكلا الوظائف الاستثمارية و الادخارية.

¹ جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص100.

² شبوطي حكيم، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجريبية إمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 01، جامعة الوادي ، 2017، ص107.

الشكل رقم (2-1): تصنيفات الصناديق السيادية



تصنيف صناديق
السيادية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات السابقة.

المبحث الثاني: المصادر الطبيعية والغير طبيعية لتمويل الصناديق السيادية واستراتيجيات استثمارها

تختلف موارد الصناديق السيادية بحسب كل بلد، فمنها من تمول من عوائد المواد الطبيعية وهي الأغلبية ومنها تجعل الاحتياطات النقدية المصدر الأساسي لتمويلها، كما تختلف أيضا كيفية استثمار هذه الأموال المتراكمة في الصناديق، وعليه خصصنا هذا المبحث للتحديث مصادر التمويل الطبيعية والغير الطبيعية للصناديق السيادية واستراتيجياتها الاستثمارية.

المطلب الأول: المصادر الطبيعية لتمويل الصناديق السيادية

سنخصص هذا المطلب للإشارة للصناديق السيادية الممولة من المصادر الطبيعية مع التطرق لمثال عن هذه الصناديق.

الفرع الأول: مصادر التمويل الطبيعية للصناديق السيادية

تاريخيا تعد هذه الصناديق الأولى التي ظهرت عالمياً، حيث تتركز في الدول الخليجية وروسيا والنرويج وبعض الدول في افريقيا كالجزائر وليبيا ونيجيريا...، حيث تقوم هذه الدول بتأسيس صناديق سيادية من موارد المواد الطبيعية لتوجيهها لعائدات المالية المرتفعة، وحماية الموازنة العامة للدولة، تنويع الاقتصاد، تمويل المشاريع التنموية، تقادي آثار العلة الهولندية، وتكوين احتياطي للأجيال القادمة في المدى البعيد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الدول الغنية بالموارد الطبيعية إلى امتلاك صناديق الثروة السيادية لتأمين تسيير شفاف لهذه الإيرادات، وتعتبر الصناديق النفطية من أهم الصناديق السيادية الممولة من الموارد الطبيعية سواء من حيث الحجم أو العدد، وتشير تقارير معهد صناديق الثروة السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2018 أن 53.84% من الصناديق السيادية ممولة من إيرادات النفط أو ممولة بالبترودولار التي تشير إلى الدولارات التي تحصل عليها الدول الريعية جراء بيع المزيد من براميل النفط، لذلك تجد أن العملة الرئيسية للصناديق السيادية هو الدولار الأمريكي، ومن إيجابيات إنشاء صندوق من الموارد الطبيعية هو تقادي التبذير والفساد والتحوط من النضوب على المدى البعيد، وتمويل عجز الميزانية في حالة تراجع المداخل المرتبطة بها، وكذا المساهمة في زيادة الانفاق والحد من الفقر، بشرط أن تتوفر في السياسات الحكومية مستوى كاف من الشفافية، وكمثال على هذا النوع نجد صندوق ألاسكا، جهاز الاستثمار في بروناي، صندوق الاستقرار في روسيا¹.

¹ حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018، ص ص 53 54.

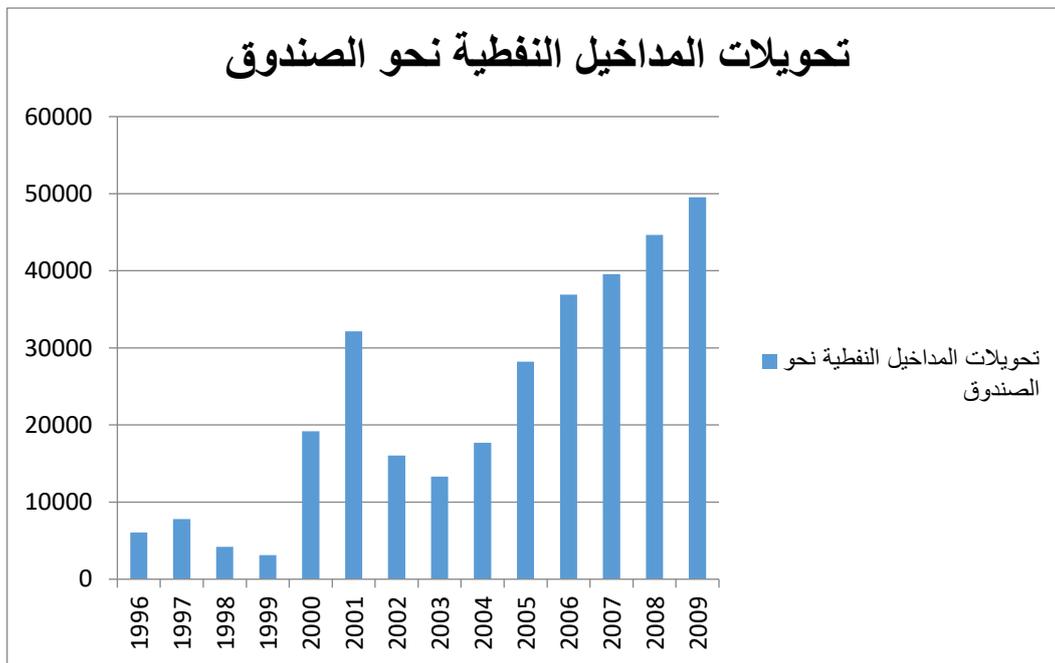
الفرع الثاني: تجربة صندوق المعاشات الحكومي النرويجي

صندوق المعاشات الحكومي النرويجي: نشأ صندوق النفط عام 1990 بقرار صادر عن البرلمان النرويجي، ولكن الصندوق لم يبدأ العمل به إلا في عام 1996، وقد تغير إسمه من "صندوق النفط النرويجي" ليصبح "صندوق المعاشات الحكومي العالمي" وذلك بعد ادماجه في صندوق التأمين العام، ويفضل الكثيرون أن يطلقوا عليه إسم "صندوق الأجيال القادمة" لأنه بالفعل يستثمر ويضاعف رأس ماله من أجل المستقبل¹.

الشكل التالي يوضح حجم الموارد المالية الموجهة إلى صندوق المعاشات الحكومي النرويجي.

الشكل رقم (3-1): تحويلات المداخل النفطية الموجهة إلى الصندوق

الوحدة: مليار دولار



المصدر: بوخاري لحلو، لعايب وليد، إشكالية إختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة النرويج والامارات العربية المتحدة-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018، ص52.

الملاحظ من خلال الشكل أن أنه ليس هناك قاعدة واضحة في تحويل الموارد المالية للصندوق، بحيث تتغير هذه التحويلات حسب الوضعية المالية للدولة، أي لما يوجد فائض في الموازنة، ونلاحظ من خلال الشكل أن بداية التحويل للصندوق بدأت سنة 1996، وكانت أكبر قيمة محولة للصندوق في سنة 2009 بقيمة بلغت 49521 مليار أورو.

¹ سليمان زواري فرحات، محمد حشماوي، الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الإيرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص169.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الغير الطبيعية للصناديق السيادية

سنرى في هذا المطلب المصدر الثاني لتمويل الصناديق السيادية والمتمثل في المصادر خارج الموارد الطبيعية مع تطرقنا لمثال عن هذه الصناديق.

الفرع الأول: الصناديق الممولة خارج الموارد الطبيعية

تكونت بفضل إيرادات التجارة الخارجية والصادرات المختلفة وفوائض إيرادات الميزانية وإيرادات الخصخصة، وتمثل %46.16 من إجمالي الصناديق سنة 2018، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق عوائد ضخمة نتيجة اتساع حركة التجارة الخارجية بعد الأزمة المالية (1997- 1998) التي واجهت اقتصاديات الدول الآسيوية، حيث عملت هذه الدول على تشجيع الصادرات السلعية من خلال بعض المزايا النسبية، المتمثلة في توفر اليد العاملة الرخيصة مقارنة بمثيلاتها في أوروبا، بالإضافة إلى انخفاض العملات الآسيوية مقارنة بالدولار والأورو، وقد تمكنت الدول الآسيوية من ادخار تراكمات مالية مهمة دفعتها لإنشاء صناديق سيادية ابتداء من سنة 2000، ومن بينها صندوق تيماسك في سنغافورة، شركة الاستثمار الحكومي في كوريا الجنوبية¹.

الفرع الثاني: تجربة صندوق سنغافورة

تمتلك سنغافورة صندوقين سياديين يتمثلان في مؤسسة استثمار حكومة سنغافورة (GIC)، التي أنشئت سنة 1981، وصندوق "Temasek Holding" الذي تم إنشاؤه سنة 1974 بحجم رأسمال 344 مليار دولار و 193.6 مليار دولار على التوالي.

تمول مؤسسة استثمار حكومة سنغافورة من فائض في الميزانية واحتياطي الصرف، حيث تقوم بإعادة استثمار %50 من عائداتها، أما الجزء المتبقي فيدفع للحكومة كأرباح، والهدف من ذلك مزدوج، فمن جهة زيادة قيمة الأصول على المدى البعيد ومنجهاً أخرى توفير -لحكومة سنغافورة- وسيلة لحمايتها في حالة الأزمات الاقتصادية أو النقدية أو في حالة الحروب ولذا نجد الصندوق (GIC) منخفض الشفافية عكس الصندوق (Temasek) الذي يقدم له مؤشر الشفافية لينبرغ و مادول 6 نقاط في حين يعطى 10 نقاط للصندوق (Temasek)، وعليه تعتبر حكومة سنغافورة صندوق (GIC) سلاحاً اقتصادياً لذا يجب أن لا يقدم الصندوق القيمة الحقيقية لمجموع أصوله بغرض تقادي تعرضه لهجمات مضاربية².

¹ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص54.

² حاج موسى نسيم، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي -دراسة أزمة الرهن العقاري- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014، ص68.

المطلب الثالث : استراتيجية استثمار الصناديق السيادية

نجد أن الصناديق السيادية في السنوات الأخيرة تسير بمنهجية أكثر مجازفة و مخاطرة، بحيث انتقلت من كون صفقاتها تتمثل في شراء الدين و سندات الخزانة إلى الاستثمار في الأسهم والشركات الخاصة خارجا، التي تتميز بمخاطر عالية وعوائد مرتفعة، لذلك يمكننا تقسيم الاستراتيجية الاستثمارية للصناديق السيادية إلى قسمين.

الفرع الأول: استثمارات الصناديق السيادية التقليدية

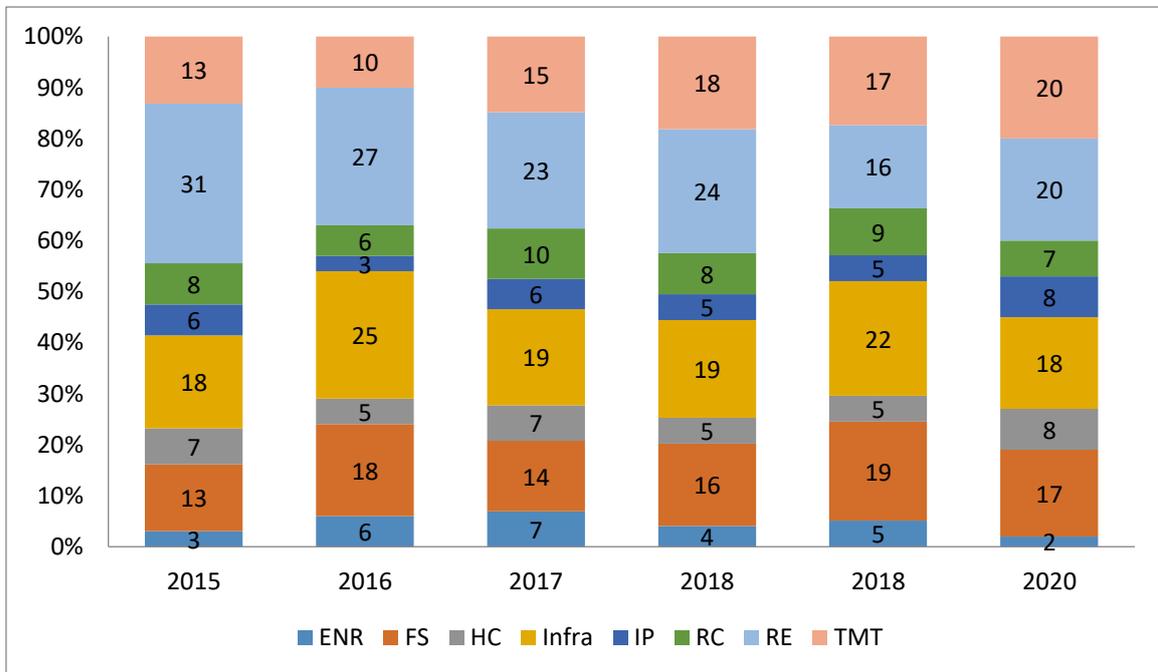
لفترة طويلة سارت القاعدة التقليدية أن ينزاح الاستثمار بشكل عام من الدول الغنية ذات المعدلات المنخفضة للنمو، إلى الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو أعلى، وسميت بالحركة الطبيعية لرؤوس الأموال في الهيكل المالي العالمي الرأسمالي، إلا أن استثمارات صناديق الثروة السيادية كسرت هذه القاعدة، حيث أصبحت الاستثمارات تتجه من الدول النامية والناشئة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، إلى الدول الغنية وخاصة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وبهذا أصبحت صناديق الثروة السيادية تعبر عن فئة جديدة من المستثمرين العالميين ذات أدوات وخصائص استثمارية جديدة ومختلفة، وقبل الأزمة المالية العالمية قامت استثمارات صناديق الثروة السيادية بالاعتماد على استراتيجية الاستثمار في السندات التي تتميز بدخل ثابت لكنه منخفض، وهو الخيار المفضل لمنهجية الاستثمار في صناديق الثروة السيادية قبل الأزمة، ومن الناحية التاريخية نجد أن الصناديق السيادية اعتادت على هذا النوع من الاستثمارات الدولية، حيث تستثمر في سندات قصيرة الأجل (Actifs) قليلة الربحية ضعيفة المخاطر، وهنا أكدت دراسة (Caroline Bertin delacour) أنه في الفترة (1946-2006) لم تدر هذه الطريقة في المتوسط سوى قيمة %01 كعائد في السنة، وقد تركز هذا النوع من الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية والأوروبية، حيث يتميز هذه النوع من الاستثمارات بقلّة المخاطر وضمان الأرباح، وإمكانية الحصول على السيولة بشكل سريع، غير أنه ينطوي على سلبيات كثيرة تتضمن انخفاض العائد السنوي من هذا الاستثمار، والذي يرتبط بوجود فارق بين القيمة الاسمية للعائد والقيمة الحقيقية له، حيث يقدر العائد السنوي لاستثمارات الخزانة حوالي %1.5 وهو في الغالب أقل من معدل التضخم العالمي، مما يجعل هذه القيمة تتآكل مع الزمن وتتنخفض القيم الحقيقية لأصول الصناديق السيادية عبر الزمن، وبهذا فهي تتأثر بانخفاض سعر الدولار وتكلفة الفرصة الضائعة عن عدم توظيف جزء من هذه الاحتياطات في مراكز أخرى ذات عائد أعلى من سندات الخزينة¹.

¹ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص75.

الفرع الثاني: استثمارات الصناديق السيادية الحديثة

وهي الاستثمارات التي ظهرت منذ الأزمة المالية العالمية في مناطق مختلفة وفي قطاعات أكثر تنوعاً، حيث غيرت الصناديق السيادية من استراتيجياتها الاستثمارية التي تتركز على القطاع المالي والبنكي إلى قطاعات أخرى أكثر مخاطرة وأكثر ربحية، عدا بعض الصناديق الأخرى التي حافظت نوعاً ما على توجهاتها السابقة مثل جهاز قطر للاستثمار (QIA)، كما تحولت الصناديق السيادية من الاستثمار في السندات وبشكل خاص سندات الخزينة الأمريكية (gestionnaire de portefeuille) إلى استثمارات أكثر تنوعاً مثل الاستثمار في الأسهم والسندات الخاصة بالشركات المؤسسات المالية صناديق التحوط الصناديق الخاصة العقارات مؤسسات الاعمار والبنية التحتية والفنادق ... إلخ ويشتمل هذا النوع من الاستثمار القيام بشراء أسهم وسندات المؤسسات والشركات الأجنبية، حيث أخذت العديد من صناديق الثروة السيادية نفس الطريقة في توظيف التراكبات المالية المترتبة عن فوائض الحسابات الجارية، كآلية جديدة تمكنها من تنويع مصادر الدخل الوطني والتحوط من تقلبات الأسواق الدولية النفطية، وعلى العموم يتميز هذا النوع من الاستثمارات بالعائد المرتفع ويقترّب من استثمارات صناديق التحوط وصناديق الاستثمارات الخاصة هذا من جهة التي ومن جهة أخرى ينطوي على مخاطر متعددة تتعلق بانخفاض قيمة الأسهم لفترات طويلة زمنياً¹.

الشكل رقم (4-1): التوزيع القطاعي لاستثمارات الصناديق السيادية



Global swf, 2021 Annual Report "State-Owned Investors in a post-pandemic age" p12

<https://globalswf.com/reports/2021annual>, 21:30, 02/05/2023

¹ حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 77 78.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معظم استثمارات الصناديق السيادية تتوجه إلى أهم 4 قطاعات، بحيث نرى أن النشاط الإستثماري للصناديق السيادية يستهدف قطاع العقارات بنسبة 17.6% كمجمل خلال سنوات الدراسة، ثم يليها قطاع البنية التحتية بنسبة 15.1%، بعدها القطاع المالي بنسبة 2.1%، أخيرا قطاع الإتصالات بحصة بلغت 11.6%.

المبحث الثالث: أهمية وأهداف الصناديق السيادية

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة قديمة العهد من حيث ظهورها أول مرة بحيث تأسس أول صندوق سيادي في العالم في خمسينات القرن الماضي، وأيضاً تعتبر حديثة العهد من حيث الإهتمام الذي حظيت به والذي لم يكن إلا خلال السنوات الأخيرة السابقة.

المطلب الأول: أهميتها في الحد من العجز الموازي

سننظر في هذا المطلب تبيان دور الصناديق السيادية في تمويل العجز الموازي مع الإشارة إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالميزانية العامة وهيكلها، مع تدعيم الدراسة بمثال.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة ومختلف هيكلها

تعريف الميزانية العامة: عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتمده الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة مقبلة، أما الأرقام فتعبر عما تعتمده الدولة انفاقه على هذه الأهداف، وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيراد خلال الفترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة¹.

التعريف الثاني: تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، تحدد فيها نفقات الدولة وإيراداتها التقديريتين من خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الميزانية العامة هي وثيقة رسمية تتضمن جانبين: جانب الإيرادات العامة وجانب النفقات العامة المتوقعة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

تعريف النفقات العامة: أنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة³.

¹ سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2016) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2017، ص04.

² سلوى برور، مرجع سبق ذكره، ص84.

³ بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017) مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، رقم05، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019، ص96.

تعريف الإيرادات العامة: مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.

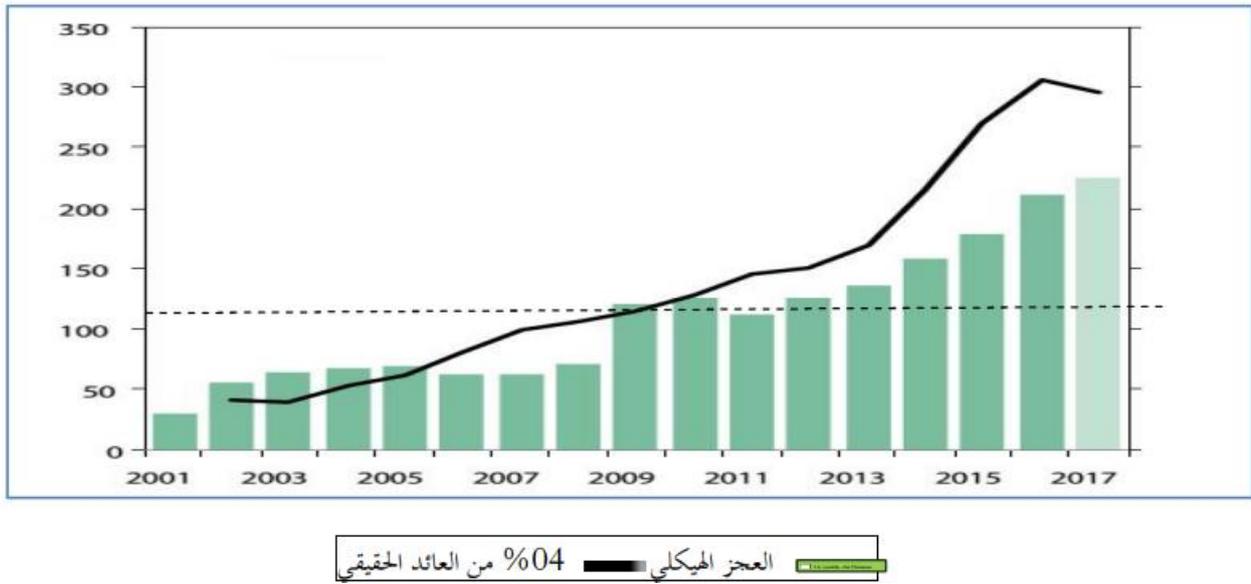
تعريف العجز الموازي: يعرف بأنه الحالة التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد تكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات الخاصة².

التعريف الثاني: هو قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة³.

التعريف الثالث: أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد⁴.

الفرع الثاني: تجربة صندوق المعاشات الحكومية النرويجي في تمويل العجز الموازي.

شكل رقم (5-1): تطور عجز الميزانية النرويجي وتحويلات صندوق المعاشات الحكومية العام
الوحدة: مليار كرونة



¹ بولعباس مختار، مرجع سبق ذكره، ص96.

² جلولي صافية، بوقناديل محمد، التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، رقم 08، العدد03، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2022، ص136.

³ عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، رقم 12، العدد04، الجزائر، 2020، ص614.

⁴ صبرينة كردودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، رقم04، عدد07، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر، 2018، ص191.

المصدر: حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2018، ص147.

نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع المستمر للعجز الموازني طيلة فترة الدراسة بحيث إنتقل من 30 مليار كرونة سنة 2001 إلى ما يفوق 207 مليار كرونة سنة 2017، كما نلاحظ أيضا تواصل تمويل الصندوق لهذا العجز في حدود %04*.

المطلب الثاني: أهميتها في الحد من المديونية

في هذا المطلب سنشير إلى دور الصناديق السيادية في تمويل المديونية.

الفرع الأول: تعريف المديونية

التعريف الأول: حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة، أو دفع فائدة مع أو بدون أساس، وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة وغير مضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديين مثل الاستثمار المباشر¹.

التعريف الثاني: ويعرف الدين الخارجي أيضا على أنه مجموع المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية، أو تصدير السلع والخدمات إليها².

* صندوق المعاشات الحكومي النرويجي يمد للميزانية ما قيمته %04 من قيمة أصول الصندوق في السنة بغض النظر عن حجم العجز المسجل.

¹ بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص05.

² لطيفة بهلول وآخرون، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال (2000-2016)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد01، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2020، ص19.

الفرع الثاني: دور صندوق الإستقرار الروسي في تمويل المديونية الخارجية

في عام 2004 تفوقت دولة روسيا على السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم، وتزامن هذا الارتفاع في الانتاج الإلتعاش في أسعار النفط أيضا منذ سنة 2002، وهذا ما جعلها تحقق إيرادات كبيرة من مداخل النفط، وصرحت الحكومة الروسية سنة 2004 أنها تتوقع تكديس 300 مليار روبل إضافية في إيرادات الميزانية هذا العام، وقالت أنها سيتعين عليها أن تقرر كيفية انفاق هذه الأموال¹.

في مقال منشور على جريدة سنة 2004 من قبل المحلل أليكسي موييسيف قال أن الحكومة ممكن أن تتفق ما بين 2 أو 2.5 مليار دولار من الصندوق لتمويل مدفوعات الديون المبكرة هذا العام أو العام المقبل، وبالفعل في سنة 2005 صرح مسؤول كبير في وزارة المالية الروسية أن الحكومة قد تخفض نسبة ديونها الخارجية إلى 50% بحلول عام 2008 إذا سددت أموالها لنادي باريس في وقت مبكر، كما أبرز وزير المالية عن خطة لاستخدام عائدات النفط المخزنة في صندوق الإستقرار لسداد ديون نادي المقرضين السياديين والتي بلغت 43.1 مليار دولار بداية سنة 2005، وقد كانت المفاوضات جارية مع النادي في تلك السنة 2005².

وفي سنة 2006 وفي بيان صدر أمام مجلس الوزراء قالت الحكومة الروسية أنها سددت مبلغ 827 مليون دولار من ديونها السيادية³.

المطلب الثالث: أهدافها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

تتعدد أهداف الصناديق السيادية وتختلف حسب كل دولة إلا أن الغاية الأسمى من إنشائها تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تطور صناديق الثروة السيادية

نظرا لارتفاع احتياطات العملات الأجنبية للعديد من البلدان، وتراكم الفوائض المالية الناتجة عن تزايد أسعار المواد الأولية خاصة النفط والغاز خلال مطلع الألفية الثالثة، عمدت هذه الدول الى تحويل هذه المداخل إلى صناديقها السيادية، وهذا ما جعل أصول هذه الصناديق تقفز إلى معدلات ضخمة فكانت هذه الفترة بمثابة العصر الذهبي للصناديق السيادية.

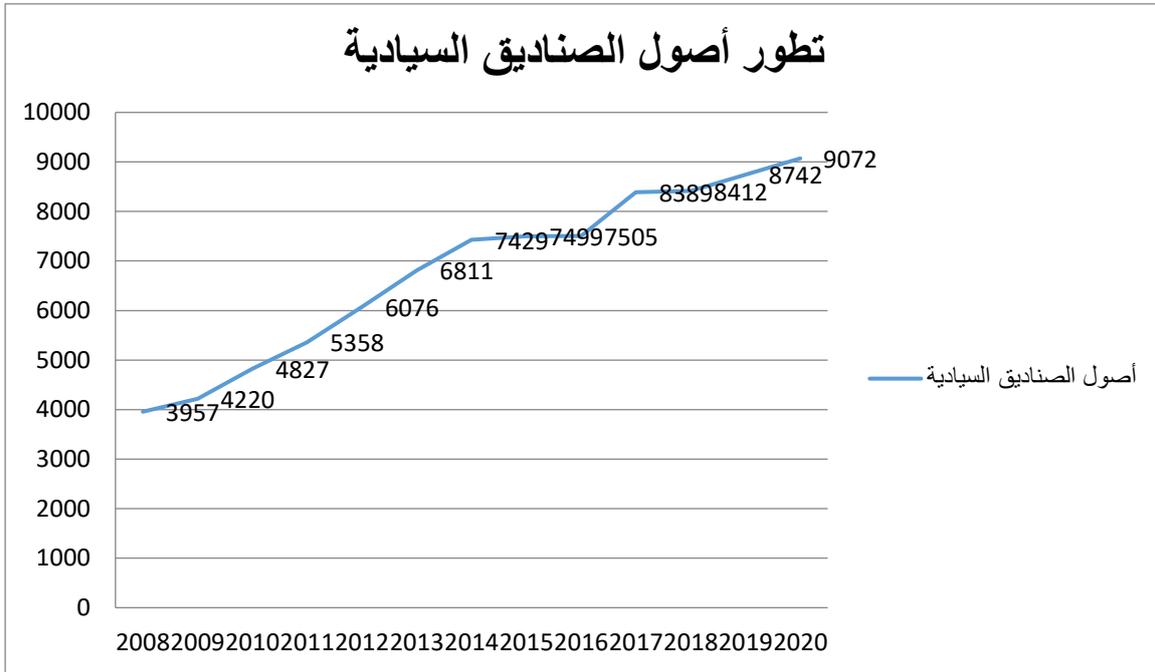
¹ The Moscow Time, Business in Brief Debt Down to 75 Bln \$
<https://www.themoscowtime.com/archive/business-in-brief-204687>, 9:53, 16/05/2023

² The Moscow Time, Balance of Debt Set to Change
<https://www.themoscowtime.com/archive/balance-of-debts-set-to-change>, 10:00, 16/05/2023

³ The Moscow Time, Stabilization Fund Soars 16% to \$9Bln
<https://www.themoscowtime.com/archive/stabilization-fund-soars-16-to-9bl>, 10:13, 16/05/2023

الشكل رقم (6-1): تطورات أصول الصناديق السيادية للفترة (2008-2020)

الوحدة: ترليون دولار



Source: 2021 Annual Report “State-Owned Investors in a post-pandemic age”, p15

<https://globalswf.com/reports/2021annual>; 14/05/2023 à 17:15

نلاحظ أن أصول الصناديق السيادية أخذت منحنا تصاعديا، حيث ارتفعت موجوداتها من 3957 ترليون دولار سنة 2008 إلى 8742 ترليون دولار سنة 2020، وقد ساعدها في هذا التطور ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، والملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن متوسط الزيادة في التراكمات المالية لأصول الصناديق السيادية خلال سنوات الدراسة بلغت 5118 مليار دولار. سنة 2020

الجدول رقم (1-1): أكبر الصناديق السيادية في العالم سنة 2020

البلد	الصندوق	تاريخ النشأة	مجموع الأصول (مليار دولار)
النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1997	1.128
الصين	شركة الصين للاستثمار	2007	1.046
الصين	المجلس الوطني لصندوق الضمان الاجتماعي	1997	743
الإمارات	جهاز أبو ظبي للاستثمار	1967	726
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1953	559

540	1993	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين- هونغ كونغ	06
488	1981	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	سينغافورة	07
448	1952	مؤسسة النقد العربي SAMA	السعودية	08
360	1971	صندوق الاستثمارات العامة	السعودية	09
345	2005	جهاز قطر للاستثمار	قطر	10

Source: 2021 Annual Report "State-Owned Investors in a post-pandemic age", p40

<https://globalswf.com/reports/2021annual>; 14/05/2023 à 17:15

الفرع الثاني: أهداف الصناديق السيادية

نظرا للدور الهام الذي تقوم به هذه الصناديق على مستوى الاقتصادي ككل فإنها تحقق جملة من الأهداف المتمثلة في¹:

تحقيق الاستقرار في الدخل: يتمثل دور هذه الصناديق أساسا في التصدي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي على استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع وفي الواقع فإن سوق السلع الأساسية ولاسيما النفط يتسم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات تتحمل وطأة هذه التغيرات، ومما يجعل ميزانيات هذه الدول غير متوازنة بين نفقات ثابتة على مدى عدة سنوات وبين دخول غير منتظمة (تتحكم فيها ظروف خارجية).

مدخرات الأجيال: هدف هذه الصناديق هو المحافظة على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة، وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، ففي واقع الأمر المواد الخام والموارد ذات الصلة بها (موارد تتميز بالنضوب) والتي تعتمد عليها بعض الدول في اقتصادياتها جعلت هذه الدول توجهها في سبيل تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال وذلك عندما تستنفذ هذه الموارد الناضبة.

الأداة الأمثل لتحقيق الأرباح: تسعى بعض الصناديق السيادية لتعزيز عائدات الاحتياطات الأجنبية، كالشركات الاستثمارية، إذ يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية، ويتم ادارتها بعناية فائقة على المدى

¹ شبوطي حكيم، محي الدين سمير، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجرية امارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، العدد 10 الجزء 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2017، ص105.

القصير لتحقيق هدفين في الوقت نفسه، فالأول هو المحافظة على هذه الأصول لضمان السيولة، أما الهدف الثاني فهو وضع الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي في صناديق الثروة السيادية لغرض استثمارها.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية هناك مجموعة من الأهداف الفرعية وهي¹:

- تحقيق هدف انمائي بالإضافة إلى تخصيص الموارد لمشاريع اجتماعية و اقتصادية طويلة الأجل ذات أهمية كبيرة.

- تساهم بتنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي بتطوير أنشطة جديدة وموارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية.

- قيامها بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، حيث يسمح الصندوق السيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية، وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية.

خلاصة الفصل

¹ عكاش مسيفة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

من خلال الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالصناديق السيادية نصل إلى حقيقة واحدة مشتركة بينها وهي كونها جاءت للتسيير والإستخدام الأمثل للفوائض المالية والحفاظ على نصيب من الثروات للأجيال القادمة.

وقد أعتبرت الصناديق السيادية كأدوات مالية حكومية تملكها الدولة وتستخدمها لأغراض إستثمارية أو إدخارية ومن أبرز هذه الصناديق هي الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية والتي تعود إلى الدول المصدرة للنفط، وقد تطور هذا الصنف من الصناديق عبر العديد من المراحل خلال الزمن، إلا أن أغلبها جاء بالتزامن مع الطفرات الحاصلة في أسعار البترول، هذا الذي مكنها من مضاعفة أصولها وبالتالي زيادة إستثماراتها عالميا حتى أصبحت تشكل دعامة للإقتصاد الوطني.

استطاعت الصناديق السيادية في الأخير تحقيق مسعاها، إذ مكنت الدول المالكة لها في تحقيق الأهداف الاقتصادية كاستقرار الموازنة وتوزيع مصادر الدخل الوطني وتخزين جزء من الثروات للأجيال القادمة.

الفصل الثاني

أسعار البترول

وصندوق ضبط

الإيرادات في الجزائر

تمهيد الفصل

يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات بحيث تحتل صادرات المحروقات نسبة تفوق 98% من إجمالي الصادرات الأمر الذي يعرضها للصدمات الخارجية وبرغم من هذا إلا أن الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 ساهم في تسجيل فوائض مالية معتبرة لم تحققها البلاد من قبل والجزائر كغيرها من البلدان المصدرة للنفط التي حققت عوائد مالية كبيرة خلال هذه الفترة اتخذت نفس نهجها وسارعت لإنشاء صندوق سيادي أسمته صندوق ضبط الإيرادات.

أنشأ ضبط الإيرادات في سنة 2000 والغاية من وراه هي تحقيق أهداف متنوعة مرتبطة بالسياسة المالية المتبعة في البلاد، ولذلك سنخصص هذا الفصل من أجل تقييم تجربة الجزائر خلال فترة (2000-2020) بحيث سيتناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث، المبحث الأول والذي سوف نتكلم فيه عن قطاع المحروقات في الجزائر وتأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فنخصصه للتكلم عن صندوق ضبط الموارد ونرى مدى فعاليته في تحقيق التوازن المالي للجزائر، أما المبحث الثالث فهو دراسة قياسية باتباع المنهج الوصفي نقوم بها لغرض معرفة مدى إرتباط موارد صندوق ضبط الإيرادات بتقلبات أسعار البترول مستعنين في ذلك ببرنامج .eviews

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الامكانيات النفطية للجزائر سواءا تعلق الأمر بمميزات البترول الجزائري من حيث خصائصه أو من حيث الاحتياطات المتوفرة أو الطاقة الإنتاجية، كما سنشير إلى أبرز التعديلات التي مست قطاع المحروقات من خلال مختلف القوانين والتشريعات التي تضبط سير هذا القطاع كما سنعرج أيضا إلى أبرز التطورات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية للجزائر وتأثرها بتغيرات أسعار البترول.

المطلب الأول: التأصيل النظري للنفط في الجزائر

سننتظر في هذا المطلب لتعريف البترول وخصائصه النوعية ثم نذكر بعض البيانات المتعلقة بقطاع المحروقات كحجم الانتاج والاحتياطات وأسعار البترول.

الفرع الأول: تعريف البترول

التعريف الأول: البترول كلمة مكونة من مقطعين ومشتقة من الأصل اللاتيني وتعني زيت الصخر Petr صخر +Oleum زيت، والبترول مادة بسيطة ومركبة في آن واحد، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كميائيا على عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى¹.

التعريف الثاني: كما يعرف البترول على أنه مادة بسيطة متكونة كيميائيا من عنصرين فقط هم الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزيئي لكل منهما، والبترول سائل دهني له رائحة خاصة تميزه كما تختلف ألوانه بين الأسود والأخضر البني والأصفر، أما لزوجته فتختلف تبعا لدرجة كثافته النوعية².

إن مصطلح الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية ووجود النفط، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 وبين 60 درجة فكلما كانت الدرجة عالية دلت على كون ذلك النفط من النوعية الجيدة (نفط خفيف)

¹ موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص3.

² حميود بلال، بوعندل وليد، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة تقييمية لصندوق النرويج-أبو ظبي-الكويت (2014-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018، ص ص 38 39.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة سعره، والعكس إذا كانت درجة الكثافة منخفضة، وتصنف درجات الكثافة النوعية للنفط عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي¹:

- الدرجات العالية وهي رمز للنفط الخفيف، تكون من 35 درجة فما فوق.
- الدرجات المتوسطة وهي رمز للنفط المتوسط، مدى الدرجة النوعية بين 28 و35 درجة.
- الدرجات المنخفضة وهي رمز للنفط الثقيل، تكون أقل من 28 درجة.

الفرع الثاني: ميزة البترول الجزائري

من حيث الجودة: يعرف بترول الجزائر باسم صحاري بلند ويتميز بخصائصه الإيجابية من حيث قلة نسبة الكبريت فيه وإرتفاع درجة كثافته أيضا، حيث قدرت درجة كثافته ب 0.830، ويشمل على 34% بنزين و24% غاز، و32% وقود التدفئة، و8% زيت، و1% برفين، ويمتاز بأنه قليل الشوائب ويعدل من بين أفضل أنواع البترول انتاجا للمشتقات الخفيفة، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر ومن أجود الانواع هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي².

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين البترول الجزائري وبعض نفوط دول الأوبك

نوع المنتجات البترولية المنتجة			درجة الكثافة النوعية API	نوع البترول	البلد
خفيف	متوسط	ثقيل	34.2	متوسط	السعودية
20.5	31.00	48.50	27.3	ثقيل	
16.00	23.25	60.75	31.3	متوسط	الكويت
19.36	25.30	55.23	34.3	متوسط	
22.25	30.25	47.50	31.4	متوسط	ايران
21.15	26.85	52.00	36.1	ثقيل	
25.00	30.60	44.4	34.0	متوسط	العراق
22.00	28.00	50.0	44.0	ثقيل	
35	36	29	27.1	خفيف	الجزائر

¹ حميود بلال، بوعندل وليد، مرجع سبق ذكره، ص62.

² بوعبد الله لويبة، بوعرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على ميزان الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016 مذكورة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر 2018، ص

12.00	40.00	48.00	34.2	ثقيل	نيجيريا
-------	-------	-------	------	------	---------

موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص62.

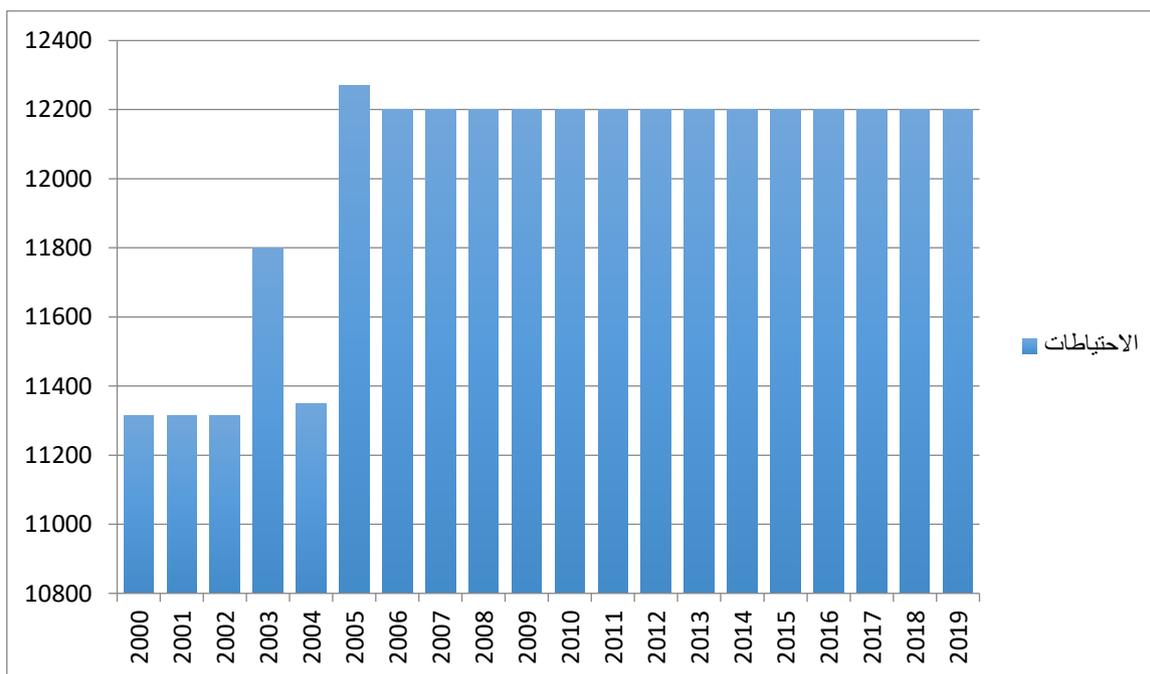
تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري من خلال معطيات الجدول إذ تجله درجة كثافته العالية من بين أفضل النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، بحيث بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب 74.7 دولار للبرميل سنة 2007، في حين سجل أعلى سعر له سنة 2011 بقيمة قدرت ب 112.92 دولار للبرميل.

الفرع الثالث: إحتياطي البترول في الجزائر

تتخذ الجزائر باحتياطي هام من النفط، بحيث تحتل المرتبة السابعة ضمن الدول العربية، والمرتبة الخامسة عشر عالميا، وترتكز معظم هذه الإحتياطيات في الجنوب الشرقي للبلاد بحيث تحتوي حاسم سعود على 70% من إجمالي النفط والشكل التالي يوضح لنا تطور احتياطي النفط من 2000 إلى 2020.

الشكل رقم (1-2) : تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون برميل



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبك

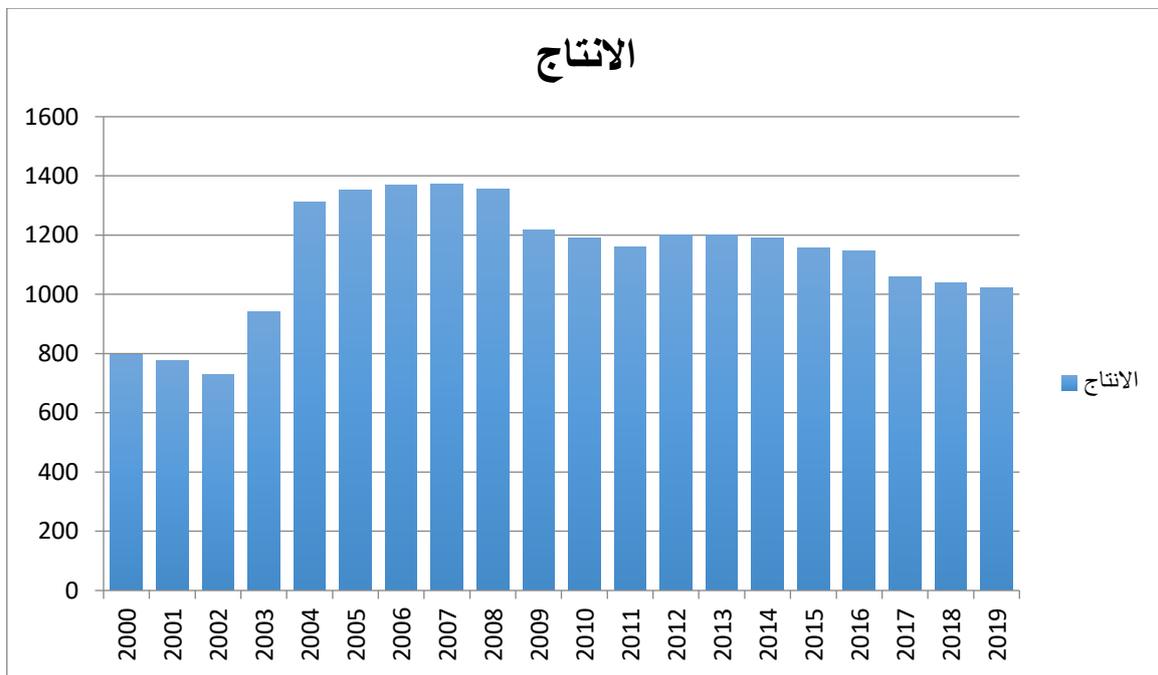
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتياطي النفط في الجزائر تميز بالاستقرار طيلة فترة الدراسة تقريبا حيث مسجلة أعلى قيمة له سنة 2005 بقيمة بلغت 12270 مليون برميل ليستقر أخيرا عند 12200 مليون برميل في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020.

الفرع الرابع: الطاقة الإنتاجية

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول المنتجة للنفط في العالم فهي تحت المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية الشكل التالي يوضح تطور إنتاج النفط في الفترة بين 2000-2020.

الشكل رقم (2-2) : تطور إنتاج النفط خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: ألف برميل في اليوم



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبك

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

نلاحظ من خلال الشكل انخفاضاً في الإنتاج في الفترة بين 2000 و 2002 بحيث بلغ الإنتاج 729 ألف برميل في اليوم سنة 2002، ثم بداية التصاعد منذ سنة 2003 لغاية سنة 2007 بحيث وصل إلى 1371 ألف برميل في اليوم سنة 2007، ثم عاد إلى الانخفاض مجدداً سنة 2008، وهذا نظراً للأزمة العالمية آنذاك، بعدها ترواح الإنتاج ما بين 1020 و 1220 ألف برميل في اليوم خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019 ما بين صعود وهبوط في الإنتاج، ثم شهد إنخفاضاً محسوساً سنة 2020 بحيث لم يسجل سوى 898 ألف برميل في اليوم.

الجدول رقم (2-2): حصيلة الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

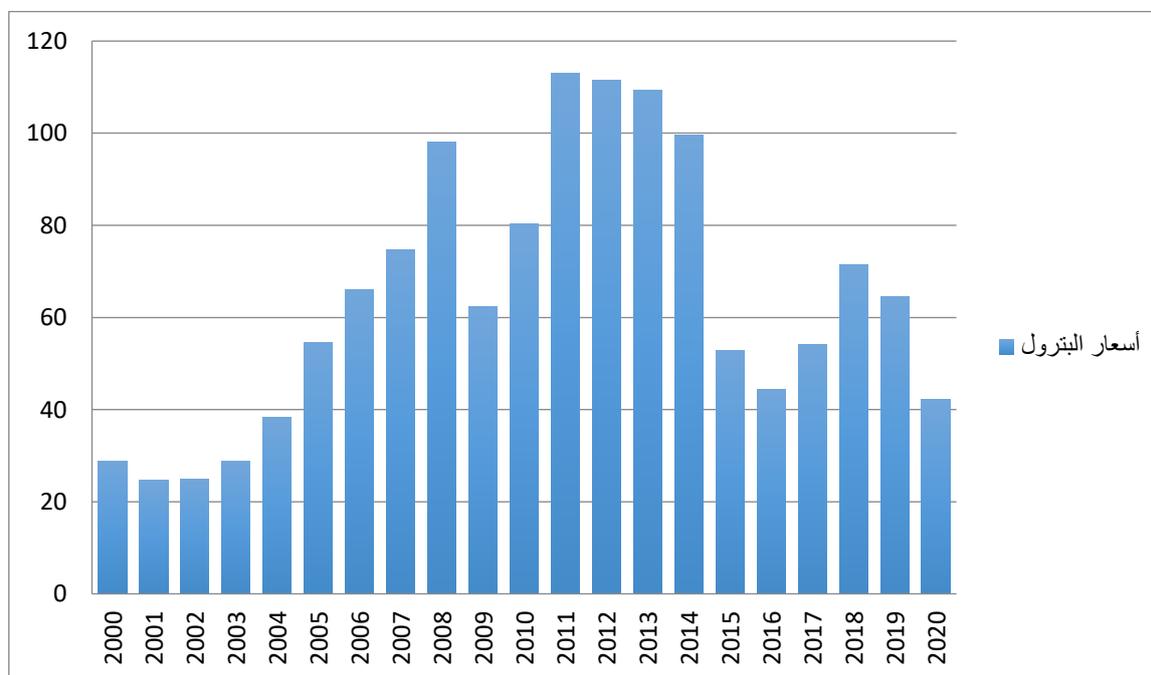
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاكتشافات	8	3	3	3	3	5	12	5	2	4
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاكتشافات	14	10	8	12	18	10	17	20	15	

المصدر: بوكريش أمال، طوبال زينب، إنعكاسات تذبذب أسعار النفط في الميزانية العامة حالة الجزائر (2000-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2019، ص81.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سوناطراك في مجال الاستكشاف والانتاج، لترتفع الى 4.9 مليار دولار سنة 2008، إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف والانتاج¹.

الشكل رقم (2-3): تغيرات أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: الدولار الأمريكي



¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص65.

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبك

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه مع مطلع الالفية الثالثة شهدت أسعار النفط ارتفاعا نظرا لزيادة الطلب عليه، لكنه عاد إلى الانخفاض في السنة الموالية 2001 حيث سجل 24.74 دولار للبرميل بسبب الأوضاع السياسية المترتبة عن أحداث 11 سبتمبر 2001، ثم ارتفع سعره من جديد طوال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 توازيا مع زيادة الطلب عليه، بعدها سجل انخفاضا محسوسا سنة 2009 بحيث بلغ سعره 66.05 نتيجة أزمة الرهن العقاري في و.م.أ وما نتج عنها من تبعات سياسية عالميا، وفي السنة الموالية 2010 إنتعشت أسعار النفط وتجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل في كل من السنوات 2011 2012 2013، ثم الانخفاض المدوي للأسعار إثر الصدمة النفطية سنة 2014 إذ بلغ مستوى الاسعار 44.28 دولار للبرميل فقط سنة 2016 ثم انخفض إلى 64.49 دولار للبرميل سنة 2019 ثم السقوط الحر للأسعار سنة 2020 نتيجة أزمة الكوفيد العالمية بحيث بلغ سعر البرميل 42.12 دولار للبرميل وهي أدنى قيمة له طيلة هذه الفترة.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2019.

الفرع الأول: قانون رقم 86-14 سنة 1986: يعتبر قانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات في الجزائر¹، جاء لينظم النشاطات المتعلقة بالتنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ومما جاء فيه أيضا:

أولا- الأحكام العامة: والتي نصت على:

- ملكية الدولة لجميع المواد والموارد من المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة التي تكتنزها الأرض وباطنها داخل التراب الوطني والمجال البحري (المادة 02).
- تحتكر الدولة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها ويمكنها أن تسند ممارسة هذا الاحتكار للمؤسسات الوطنية طبقا للتشريع المعمول به (المادة 03).
- يمكن للأشخاص المعنويين الأجانب في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة باشتراك في مجال المحروقات أن يمارسوا أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها (المادة 04).

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، قانون رقم 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، 1986، ص 11.

ثانيا- الرخص المنجمية: فيما يخص الرخص المنجمية فإنه لا يتم الشروع في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها إلا برخصة منجمية تسلم لهم عن طريق التنظيم لمؤسسة وطنية دون سواها وهو ما يؤكد حصر منح الشهادات المنجمية على الشركة الوطنية وحدها (المادة 09).

ثالثا- نقل المحروقات بالأنابيب: تقتصر أعمال نقل المحروقات بالأنابيب على المؤسسة الوطنية دون سواها المادة (المادة 17).

رابعا- الشراكة مع الأشخاص المعنويين الأجانب: جاء في هذا القانون أربعة صيغ للشراكة مع مراعاة شرط يتضمن نسبة المساهمة في الشركة الوطنية يجب أن لا تقل عن 51% مهما كانت الصيغ المعتمدة (المادة 22)، وصيغ الشراكة كالتالي:

- حصول الشريك الاجنبي على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك.

- دفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة اكتشافه حقل قابل للاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه وأجره ويكون هذا الدفع عينيا (من المحروقات) أو نقدا ويمكن أن تتخذ أشكال الشراكة هذه الصيغ (المادة 24):

- إشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية.

- شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الرئيسي بالجزائر.

خامسا- النظام الجبائي: حدد هذا القانون النظام الجبائي الذي يطبق على أعمال التنقيب من المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها بالأنابيب وعلى تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازيات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها وهذه أهم ما جاء فيه من تعديلات (المادة 40):

- تحدد نسبة الايتاوات التي تطبق على قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول ب20%.

- تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية للضريبة بنسبة 85% من أعمال التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

سادسا- الأحكام المختلفة: من أهم ما جاء فيها:

- حصر مجال تطبيق القانون زمنيا حيث قرر أن اتخاذ القانون لا يسري على إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط (المادة 65).

- إعطاء الشريك الأجنبي فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات (المادة 63).

الفرع الثاني: قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14

القانون المعدل والمتمم لقانون 86-14، الصادر في 4 ديسمبر 1991، المنشور في الجريدة الرسمية، وهذا أهم ما جاء فيه من تعديلات¹:

- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنقل المحروقات وهذا إلا لحساب الطرف الوطني سوناطراك (المادة 04).

- إلغاء شرطة إبرام بروتوكول بين الطرف الأجنبي والدولة حيث تقتصر الموافقة على إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية والطرف الأجنبي بواسطة التنظيم (المادة 06).

- يأخذ الشريك مستحقته لدى اكتشافه حقل قابل للإستغلال التجاري بالشكل التالي (المادة 07):

- يحصل الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك.

- حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في عقد الاشتراك.

- تقديم إعفاءات ضريبية هامة في حدود هذه النسب (المادة 11).

- 10% بالنسبة للايتاوات.

- 42% بالنسبة للضريبة على النتيجة.

- في حال حدوث نزاعات بين الدولة والشريك الأجنبي تخضع إلى القضاء الجزائري أما المنازعات التي تنشأ بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فتكون محل مصالحة وفي حال فشل عملية المصالحة يمكن للأطراف عرض النزاع على التحكيم الدولي (المادة 12).

الفرع الثالث: قانون المحروقات الجديد لسنة 2005 رقم 05-07

يعتبر من أهم القوانين الخاصة بالمحروقات نشر تحت رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات²، حيث نص على إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما وكالة سلطة ضبط المحروقات والثانية الوكالة الوطنية لتتمين موارد المحروقات (المادة 12).

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون رقم 86-14 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايبب سنة 1991.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، قانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، 2005.

أولاً- وكالة سلطة ضبط المحروقات: وهي وكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات حيث تكلف على وجه الخصوص ب (المادة 13):

- التنظيم التقني المطبق على نشاطات التي يسيرها القانون.
 - التنظيم المتعلق بتنظيم التعريفات.
 - دفتر الشروط الخاص بإنجاز المنشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين.
 - تطبيق المعايير والمقاييس المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي.
 - تطبيق العقوبات والغرامات في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات.
- ثانياً- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات:** تكلف هذه الوكالة خصوصاً ب (المادة 14):

- ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات.
- تسيير وتحديث بنوك المعطيات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.
- تسليم رخص التنقيب.
- القيام بعملية طرح المناقصات على المنافسة.
- منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث أو الاستغلال.
- الدراسة والموافقة على مخططات التنمية.
- التأكد من أن استغلال موارد المحروقات في يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها.
- المساعدة على ترقية الصناعات الوطنية.
- تشجيع نشاطات البحث والتنمية.

ثالثاً- أهداف قانون المحروقات 05-07: تتمثل أهدافه في¹:

- تنظيم النشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية.
- توضيح حقوق وواجبات كل المتعاملين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية.

¹ التاقى عالية، اعبله حفصة، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات خلال الفترة 1986-2019 مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2019، ص14.

- إعطاء الحق لكل متعامل إقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب.
- تشجيع وترقية عملية البحث في المناطق الناقصة والمنعدمة التنقيب.

الفرع الرابع: الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07

- الأمر رقم 06-10 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2006¹، جاء بعد ردود الافعال المناوئة لسياسة قطاع المحروقات بخصوص القانون 05-07 فقد تم تعديل بعضها وكانت على الشكل التالي:
- في الصيغة الأولى لم يكن يلزم الشركة الوطنية بأن تكون طرف في جميع العقود البحث والاستغلال التي يبرمها الشرك الإمتياز الوحيد الذي منح الحق لها كي تصبح لاحقا شريك بحيازة حصة تتراوح بين 20% - 30% إذا كانت لديها رغبة في ذلك.
 - يعيد القانون الذي تمت مراجعته القاعدة القديمة التي تجعل من سوناطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود سواء تتعلق تعلق الأمر بالبحث والإستغلال أو النقل أو التكرير.
 - وتتضمن أحكام القانون الجديدة فرض رسوم على الفوائد الإستثنائية لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سوناطراك في إطار قانون 86 والمعدل فيه 91 وكان هذا نتيجة لإرتفاع المهم في أسعار البترول.

الفرع الخامس: الأمر رقم 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07

- صدر بتاريخ 24 فيفري 2013 الذي يعدل ويتمم قانون المحروقات الرقم 05-07 الصادر بسنة 2005²، وتضمن العديد من التعديلات و التكميلات بالإضافة إلى إدراج بعض المواد الجديدة وهي³:
- احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط نقل المحروقات وكذا المنتوجات البترولية عبر الأنابيب.
 - استثناء انتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة.
 - تعطي الأولوية لتلبية إحتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية.
 - توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 48، قانون رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07، 2006.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، القانون رقم 13-01، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 والمتعلق بالمحروقات، 2013.

³ التاقى عالية، اعبله حفصة، مرجع سبق ذكره، ص15.

- تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التقيب والبحث واستغلال المحروقات مع ادراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية.
- إدراج مهام تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.
- إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
- إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للأماكن الصغيرة والأماكن الواقعة في عرض البحر والأماكن ذات الأرضية المعقدة والتي تفتقد للمنشآت.
- ادخال نظام اصطفاء الارباح الاستثنائية الذي يمكن تطبيقه على المستعدين من النسبة المنخفضة للضريبة التكميلية للإنتاج.

الفرع السادس: قانون المحروقات رقم 19-13 الصادر سنة 2019

- لعل أهم ما جاء بهذا القانون هو التعديل الذي طرأ في جانب الأحكام المنظمة للجباية البترولية وهذه بعضها¹:
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني فيما يخص نشاط المنبع.
 - منح إعفاءات من الرسوم والضرائب والحقوق الجمركية على واردات السلع والتجهيزات والمواد المستخدمة في أنشطة الاستكشاف واستغلال حقول المحروقات.
 - إلغاء الرسوم على التوطين البنكي المتعلقة بإستيراد خدمات موجهة للأنشطة المنبع.
 - إعفاء نشاط نقل المحروقات بالأنابيب (نפט وغاز) والتكرير والتحويل من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالتجهيزات والمواد والمنتجات والخدمات المرتبطة بهذه النشاطات.
 - إعفاء العمالة الأجنبية من الاقطاعات الاجتماعية في حال ما بقي العامل مرتبطا بهذه الأنشطة.
 - تم تعديل نسبة الضريبة على الدخل البترولي والتي حددت بين 10% و 50%.
 - تم التعديل في نسبة الضريبة على الدخل بحيث أصبحت 30% بينما كان بإمكانها أن تصل إلى 80% في إطار قانون 01-13.

¹ سليمة علوي، قراءة تحليلية للقانون رقم 19-13 المنظم لنشاطات المحروقات، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 237 238.

- الشركة الوطنية هي التي تقوم نيابة عن الشريك المتعاقد الأجنبي و لحسابه بدفع مبلغ الضريبة على المكافأة المستحقة عليه لدى إدارة الضرائب على أن تستفيد المؤسسة بدورها من هذه المكافأة.

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح مدى تأثير قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: قطاع المحروقات والنتاج الداخلي الخام

يعتبر الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا لإعتماده الكبير على قطاع المحروقات، ويبدو هذا جليا من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتي وصلت إلى 43.28% سنة 2011.

الجدول رقم (3-2): تطور الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الناتج الداخلي الخام	السنة	الناتج الداخلي الخام
2000	3698	2011	12210
2001	3754	2012	13560
2002	4023	2013	14092
2003	4700	2014	144809
2004	5545	2015	13738
2005	6930	2016	17514
2006	7823	2017	18876
2007	8554	2018	20254
2008	9968	2019	205000
2009	8770	2020	18477
2010	10404	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ووزارة المالية www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور المتسارع والمتتالي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة بين 2000 و2014، إذ انتقل من 3698 مليار دج سنة 2000 إلى 144809 مليار دج سنة 2014، باستثناء سنة 2009 التي سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى متأثرة بأحداث الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الذي شهده القطاع النفطي، بعدها سجل الناتج الداخلي الخام إنخفاضا سنة 2015 ليبلغ قيمة

13738، وهذا بسبب الصدمة النفطية عام 2014 والتي نتج عنها بداية الانخفاض في أسعار النفط، ثم إرتفع في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 ليبلغ أعلى قيمة قدرت ب 205000 مليار دج وهذا راجع إلى الانتعاش الطفيف الذي شهدته أسعار البترول وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني: التضخم

الجدول رقم (4-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	1.39	1.47	4.14	4.30	5.20	2.41	1.14	3.19	4.68	5.61	4.96
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
التضخم	3.89	7.14	3.26	2.0	4.62	6.40	6.36	4.63	3.07	2.03	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

واحصائيات البنك الدولي <https://www.albakaldawli.org>

- نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعا في معدلات التضخم بداية من سنة 2000، بحيث وصل إلى 5.20% سنة 2004 نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلى أن هذه المعدلات تعتبر مقبولة وهذا التراجع في الضغوط التضخمية كان مصدرها كل من تقليص المديونية الخارجية وخدماتها وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري¹.

- الملاحظ أيضا الارتفاع الكبير في معدلات التضخم سنة 2012 حيث بلغ نسبة 7.14% ويفسر هذا الارتفاع باعتماد الدولة على سياسة الإنفاق التوسعية والزيادة الكبيرة في الأجور بأثر رجعي ثم إنخفاض معدل التضخم بعدها بعد ما باشرت الدولة في تنفيذ اجراءات الحفاظ على القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات القاعدية².

¹ سمير شرقوق وآخرون، دراسة قياسية لأثر معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 113.

² بوعلي وسام، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر دراسة احصائية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019 مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عربي بن مهدي أم بواقي، الجزائر، 2020، ص 42 43.

- تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي حدوث فجوة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي مما ساهم في رفع هذه المستويات¹.

الفرع الثالث: البطالة

الجدول رقم (5-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البطالة	29.8	27.3	25.9	23.7	17.6	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
البطالة	10.0	11.0	9.80	10.2	11.2	10.2	10.3	10.4	10.5	12.2	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

<https://www.albakaldawli.org/ar/home>

الملاحظ من خلال الجدول تراجع في مستويات البطالة بحيث انتقلت من 29.80% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010 وبقائها تقريبا ضمن هذه النسبة طيلة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 ويرجع هذا الأمر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات وانتعاش سوق العمل بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحقق إيرادات مالية هامة والتي زادت في الإستثمارات والمشاريع الإقتصادية.

الفرع الرابع: الإستثمار

الجدول رقم (6-2): تطور معدلات الإستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012
الإستثمار	25.01	30.80	29.94	37.49	41.65	36.11	41.59
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإستثمار	43.4	45.6	52.1	16	12	15	15

المصدر: - موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص207

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص205.

- بوعلي وسام، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر دراسة احصائية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عربي بن مهدي أم بواقي، الجزائر، 2020، ص48

إن إستعمال الجزائر أداة الانفاق العام لإنعاش النمو الإقتصادي خاصة من خلال تخصيص حصص مالية ضخمة لتهيئة البنية التحتية وتجهيز استقطاب المستثمر الأجنبي وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي وإن كان ذلك بشكل غير مباشر فتحيين الإدارة وازالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة الجو الاستثماري¹.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص207.

المبحث الثاني: صندوق ضبط الإيرادات

الجزائر كغيرها من الإقتصاديات النفطية حققت مداخيل كبيرة جراء ارتفاع أسعار النفط، وكون اقتصادها ريعيا بنسبة كبيرة وخوفا من التقلبات الحاصلة في أسعار النفط وتجنباً للتعرض للصدمات الخارجية جعلها تفكر في الاستخدام الأمثل للفوائض المالية المحققة، وبذلك تم إنشاء صندوق ضبط الموارد ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مساهمة هذا الصندوق في تحقيق الاستقرار المالي للجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق ضبط الإيرادات

سنتطرق في هذا المطلب أهم الجوانب المتعلقة بصندوق ضبط الإيرادات، بحيث سنشير لتعريفه، دوافع إنشائه، مصادر إيراداته، بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد وتاريخ نشأته

أولاً- تعريف صندوق ضبط الموارد: يعتبر صندوق ضبط الموارد من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية الذي تم إطلاقه منذ بداية الألفية الثالثة كآلية لإدارة الفوائض المالية بما يتماشى مع الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني، ويحافظ على التوازنات المالية للدولة¹.

ثانياً- نشأة صندوق ضبط الموارد: تم تأسيس FRR بموجب المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على ما يلي²:

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد هذا الحساب:

أ- في جانب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن الإيرادات الجبائية التي تفوق تقديرات قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

¹ حرواش زينب إيمان، شليحي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق العلوم، المجلد 07، العدد 04، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص 634.

² عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 200-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص ص 123 122.

ب- في جانب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

- تخفيض المديونية الخارجية.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب وتحديد كيفية تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم، تمت عدة تعديلات على وظائف الصندوق وذلك بصدور عدة تعليمات ومراسيم التي تتمثل في:

- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 103-302 تحت اسم "صندوق ضبط الموارد".

- المادة 02 و 03 من القرار رقم 122 الصادر في 06 جوان 2002 من وزير المالية المتعلق بتصنيف الإيرادات و النفقات المنسوبة لحساب التخصيص رقم 103-302 ، وكيفية سير صندوق و الذي يتعلق بتسديد الديون الداخلية و الخارجية مسبقا و التي حانت آجال إستحقاقها.

- المادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 والمتضمن لقانون المالية 2004، والذي ينص على تعديل المادة 10 من القانون 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر من أجل تسيير الدين الخارجي.

- المادة 25 من القانون 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-397 المؤرخ في 20 شوال 1427 الموافق ل 12 نوفمبر 2006 والمعدل والمكمل للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002، وذلك بإضافة إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

توسع تمويل عجز الموازنة ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز، إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد نفقات الصندوق الذي لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستديمة لتعديل و ضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد ومصادر تمويله

أولاً- دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد: تتعدد دوافع إطلاق صندوق ضبط الموارد في الجزائر، حيث يتعلق بعضها بالتحويلات التي عرفتتها البيئة المالية الدولية وتنامي طفرة الأسعار في السوق النفطية الدولية مع بداية الألفية الثالثة بفعل تنامي الطلب العالمي على النفط، ما جعل الجزائر تسجل فوائض كبيرة بلغت سنة 2001 لوحدها حوالي 171 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة تقارب 5% من الناتج المحلي الخام لنفس السنة، وفي ظل عجز الإقتصاد الجزائري عن استيعاب تلك الفوائض استيعابا ايجابيا لجأت إلى العمل وفق قاعدة تحديد سعر المرجعي لبرميل البترول الذي تبنى على أساسه الميزانية، مع الحرص على تحويل كل فائض عن ذلك إلى الصندوق ضبط الموارد كضمان لحقوق الأجيال القادمة من جهة، وكآلية لتعديل الموازنة وضبط وتوازها في حالة انهيار الأسعار مستقبلا¹.

كما تتعلق دوافع أخرى بتجارب الجزائر الماضية في ادارة موردها النفطية خاصة في بدايات الثمانينات والإنعكاسات السلبية لتطايير أسعاره على الإقتصاد الوطني بعد سنة 1986، حيث كانت الجزائر تعتمد على العوائد النفطية في تمويل موازنتها وفق السعر التوازني الأقصى، بمعنى أن المخططات الاستثمارية التنموية كانت تمتص كل تلك العوائد، وعند وقوع الأزمة لم تستطع مواصلة تمويل أدنى المشاريع المدرجة في المخطط الخماسي الثاني، ماجعلها تتكشف بشكل رهيب على الأزمة النفطية والتي كانت لها انعكاسات وخيمة على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي بالإضافة إلى السعي نحو ضمان حقوق الأجيال القادمة².

ثانيا- مصادر تمويل الصندوق: وتتمثل أساسا في³:

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

الفرع الثالث: أهمية صندوق ضبط الموارد: وتتمثل فيما يلي⁴:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية.

¹ زهير بن دعاس، نريمان رقوب، صندوق ضبط الموارد الجزائري بين مطرقة تطايير أسعار النفط وسندان العجز الموازني، العدد 07، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2019، ص73.

² زهير بن دعاس، نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص74.

³ سعودي عبد الصمد، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2019، ص76.

⁴ حرواش زينب إيمان، شليحي طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 640.

- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها يتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية و الخارجية والتي حان وقت سدادها، وكذا التسديد المسبق للمديونية.

الجدول رقم (7-2): تشخيص وضعية الصندوق في الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع موارد الصندوق	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية المحصلة	استخدمات الصندوق	باقي الصندوق في 12/31
2000	453.24	453	221.1	232.1
2001	356	124	148.74	171.5
2002	198.04	27	170.06	28
2003	476.09	499	156	320.9
2004	944.39	623.5	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	709.64	2931
2007	4669.84	1738	1454.37	3215.5
2008	5503.69	2888.2	1223.62	4280.1
2009	4680.75	400	364.28	4316.5
2010	5634.78	1318.3	791.9	4842.8
2011	7143.16	2300.8	1761.45	5381.7
2012	7917.01	2535.3	2283.26	5663.8
2013	1695.98	2062.2	2132.47	5536.5
2014	7314.10	1810.6	2965.6	4408.5
2015	4959.00	550.5	2886.5	3081.9
2016	1797.40	784.97	1803.7	1791.4
2017	915.5	131	915.4	00

305.5	131.91	437.1	437.1	2018
-------	--------	-------	-------	------

المصدر: حرواش زينب إيمان، شليحي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق العلوم، المجلد 07، العدد 04، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص 647.

شهد الصندوق في الفترة الممتدة بين 2000-2002 تراجعاً في موارده، بحيث انتقل رصيد الصندوق من 45324 مليار دينار إلى 19804 مليار دينار في سنة 2002، وسبب هذا الانخفاض هو قلة الفائض المحصل من الجباية البترولية، بعدها بداية الإنتعاش في موارد الصندوق بفعل زيادة أسعار البترول بدءاً من سنة 2003 بحيث انتقل رصيد الصندوق من 47609 مليار دينار سنة 2003 إلى 5503,69 مليار دينار سنة 2008، تليها سنة 2009 أين سجل الصندوق انخفاضاً في موارده متأثراً بتراجع أسعار النفط، ثم في سنة 2010 وعودة الإرتفاع في رصيد الصندوق بحيث تخطى عتبة 7917 مليار دينار في سنة 2012 بفضل التحسن الحاصل في أسعار المحروقات، غير أن هذه الموارد عرفت تراجعاً في سنة 2013، بحيث انتقلت من 7695,98 مليار دينار سنة 2013 إلى 437,1 مليار دينار سنة 2018 وهذا بسبب تراجع أسعار النفط والإستنزاف الكبير لموارد الصندوق من أجل تغطية عجز الميزانية، ووصل الأمر إلى أن اضطرت الحكومة أن تكسر القاعدة التي تنص بأن يمول صندوق ضبط الإيرادات العجز في الميزانية العامة على أن لا تقل موارده عن 740 مليار دينار.

المطلب الثاني: دوره في الحد العجز الموازي

تعرضت الميزانية العامة في الجزائر للعديد من الإختلالات متأثرة بالأزمات المالية العالمية الناتجة عن تغيرات أسعار النفط، بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الجزائر ومتمثلة في التوسع في الإنفاق العام على البرامج التنموية، هذا الذي انعكس سلباً على رصيد الميزانية العامة وجعلها تسجل عجزاً في أغلب السنوات خلال فترة 2000-2020.

الفرع الأول: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2020)

الجدول التالي يوضح تطور الرصيد الموازي الجزائري خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (8-2): تطور الرصيد الموازي الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة	الرصيد الموازي الإجمالي
2000	404.90	720.00	1124.90	856.20	321.90	1178.10	-53.20
2001	549.10	840.60	1389.70	963.60	357.40	1321.00	68.70
2002	660.30	916.40	1576.70	1097.70	452.90	1550.60	26.10
2003	689.50	836.10	1525.60	1122.80	567.40	1690.20	-164.60
2004	744.20	862.20	1606.40	1251.10	640.70	1891.80	-285.40
2005	815.00	899.00	1714.00	1245.10	806.90	5052.00	-338.00
2006	925.90	916.00	1841.90	1437.90	1015.10	2453.00	-611.10
2007	976.10	973.00	1949.10	1673.90	1443.60	3108.50	-1159.40
2008	1187.00	1715.40	2902.40	2217.80	1973.30	4191.10	-1288.70
2009	1348.30	1927.00	3275.30	2300.00	1946.30	4246.30	-971.00
2010	421 7.1	7.1501	2923.4	2659.10	86.3022	6468.86	-3545.4
2011	0.1669	40.1529	3198.4	3879.20	38.3981	8272.56	-5074.16
2012	04.1950	04.1519	3469.08	99.3445	41.2820	7745.52	4276.44
2013	10.2204	9.1615	3820.00	18.4291	20.2544	6879.82	-3059.82
2014	90.2615	73.1577	4218.18	61.435	71.2941	7656.16	-3437.98
2015	73.2961	94.1722	4684.65	28.4972	78.3885	8858.16	-4173.51
2016	86.3064	55.1682	4747.65	3.4807	80.3176	7948.10	-3226.45
2017	39.3435	12.2200	5635.51	84.4591	37.2297	6683.21	-1047.7
2018	04.3939	2776.21	6714.25	4584.46	4043.31	8627.77	-1913.52
2019	44.3793	2714.46	6507.90	47.4954	68.3602	8557.15	-2049.25
2020	2532	1394.7	4991.2	4752.4	2620.3	7372.7	-2381.5

المصدر: عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلد 12، العدد، 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،

يتضح من خلال الجدول تزايد العجز الموازي للفترة (2000-2020)، حيث إنقل من 53.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 2381.5 مليار دينار سنة 2020، ويعزى هذا الإرتفاع إلى الأسباب التالية¹:

تزايد حجم النفقات العمومية نتيجة البرامج التنموية منذ سنة 2001، حيث ارتفعت النفقات العامة من ثم تسجيل تراجع النفقات للفترة (2015-2020) حيث وصل إلى 7372.7 مليار دينار سنة 2020 بسبب صدمة انهيار أسعار النفط 2014.

ومن الملاحظ تنامي النفقات العامة بشقيها التجاري والاستثماري منذ سنة 2001، ويعزى سبب هذا التنامي إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت إلى اتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية بتطبيق برامج الانعاش الإقتصادي لدعم النمو الإقتصادي، من خلال الإستثمار في قطاعات الأشغال العمومية، البناء، الفلاحة والري ومختلف مشاريع البنية التحتية.

تأثر العجز الموازي بتقلبات أسعار النفط، وانعكس ذلك بشكل مباشر على إيرادات الميزانية، حيث تشكل إيرادات الجباية البترولية نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة إذ يصل متوسط مساهمتها بحوالي 60% في أغلب سنوات الفترة المدروسة، وعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا من 1124.9 سنة 2000 إلى 4991.2 مليار دينار سنة 2019 مع تسجيل معدل نمو متناقص بداية من سنة 2014 بسبب تراجع أسعار النفط، و ثم الإعتماد بشكل كبير على إيرادات الجباية العادية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

تعتمد إيرادات الميزانية على السعر المرجعي للبترول وليس على أساس السعر التوازني للميزانية، فقد أدى تنامي الهوة بينهما إلى زيادة حجم العجز الموازي، وقد قدر السعر المرجعي ب 19 دولار قبل سنة 2008، ثم إرتفع إلى 37 دولار للبرميل للفترة (2008-2016) دولار سنة 2017 وأخيرا 50 دولار من 2018 إلى 2020.

الفرع الثاني: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

الجدول الآتي يوضح لنا مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الموازي خلال الفترة (2000-2020).

¹ عماد غزالي، بولصنام محمد، مرجع سبق ذكره، ص617.

الجدول رقم (9-2): استخدامات صندوق ضبط الموارد في تخفيض العجز الموازي

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	موارد الصندوق	قيمة عجز الميزانية	مساهمة صندوق في تمويل العجز	نسبة المساهمة %	رصيد الصندوق
2000	453237	-53198	-		232137
2001	356001	86709	-		171534
2002	198038	26038	-		27978
2003	467892	-164624	-		320892
2004	944391	-285372	-		721688
2005	2090524	-338045	-		1842686
2006	3640686	-611089	91530	14.98	2931045
2007	4669893	-1159519	531952	45.88	3215530
2008	5503690	-1288603	758180	58.84	4280073
2009	4680747	-970972	364282	37.52	4316465
2010	5634775	-1392269	791938	56.88	4842837
2011	7143157	-2363759	1761455	74.52	5381702
2012	7917011	-3254143	2283260	70.16	5633751
2013	769582	-218816	2132471	100.17	5563511
2014	7373831	-3068021	2965672	96.66	4408159
2015	4960351	-3103789	2886505	92.99	2073846
2016	2172396	-228593	1387938	60.72	784458
2017	784458	-1234745	784458	63.53	0
2018	437412	-1585102	131912	8.32	305500
2019	305500	-1138977	-	0	305500
2020	526.854	-1533.4	832.354	54.28	00

المصدر: صبيحة بولصباح، مصباح حراق، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، ص70.

من خلال الجدول نلاحظ أن أول اقتطاع من الصندوق لتمويل العجز تم في سنة 2006، وبلغت قيمة الإقتطاع 91530 مليون دينار بنسبة مساهمة قاربت 15%، لنتزايد بعدها تدخلات الصندوق لتمويل العجز بحيث وصلت سنة 2014 إلى أكبر قيمة لها والتي وبلغت 2965672 مليون دينار بنسبة مساهمة قدرها 96,66%، وبالرغم من انخفاض رصيد الصندوق بداية من سنة 2014 إلا أن الإقتطاع تواصل بعد هذه الفترة وهذا ما جعل رصيده ينفذ تماما في سنة 2017، وهذا بعد إلغاء قاعدة الحد الأدنى الإجباري للصندوق والمقدرة 740 مليار دينار، ومنذ سنة 2018 شهد الصندوق بعض الإيرادات من فائض الجباية البترولية غير أن الحكومة لم تعتمد في هذه المرة على الصندوق لتمويل العجز بنسبة كبيرة ولجأت إلى الإعتماد على أساليب جديدة لتغطية العجز ماعدا سنة 2020 أين تم اقتطاع جل موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني.

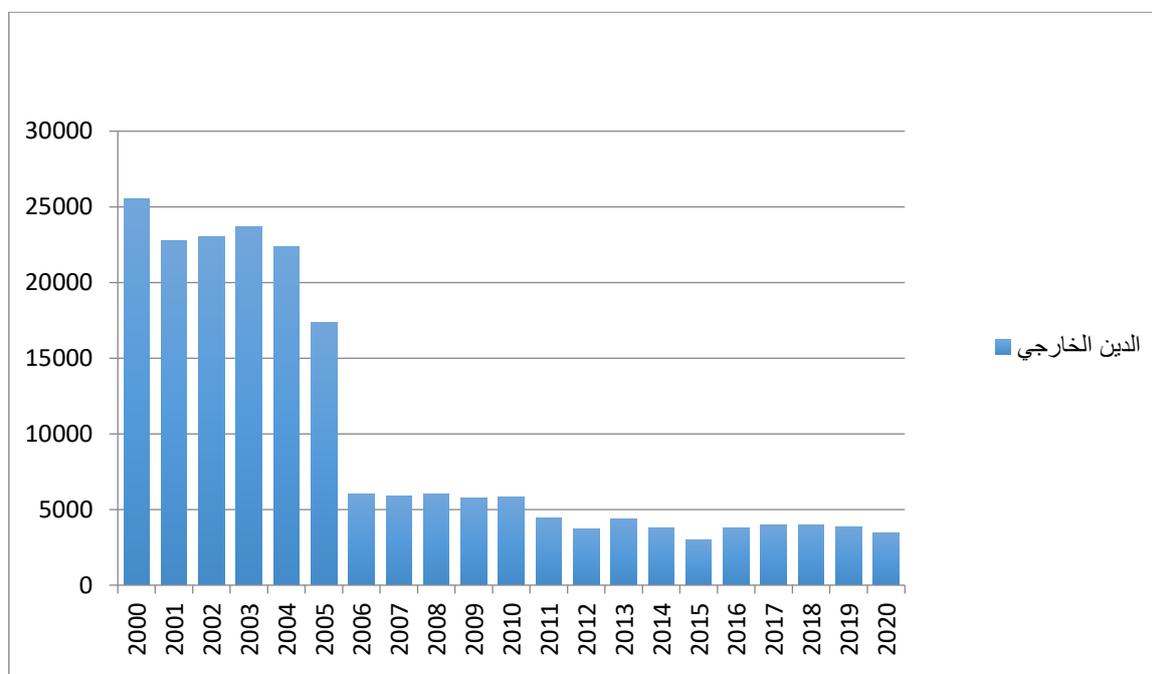
المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في الحد من المديونية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تطور المديونية الخارجية للجزائر عامة، بالإضافة إلى توضيح دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل الدين العام.

الفرع الأول: تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2020)

يبين الشكل التالي تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2020):

الشكل رقم (4-2): تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على تقارير بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ التحسن الذي شهدته المالية الخارجية، حيث انخفضت المديونية الخارجية من 25,09 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.19 مليار دولار سنة 2005، ثم انتقلت إلى 3.45 مليار دولار سنة 2020، وقد ساعد هذا الإنخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق لديونها الخارجية.

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون الخارجية:

الجدول التالي يوضح الإقتطاعات المستخدمة من صندوق ضبط الموارد لتسديد الديون الخارجية

الجدول رقم (10-2): استخدامات صندوق ضبط الموارد لتخفيض المديونية

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	مجموع استخدامات الصندوق	تخفيض المديونية	تخفيض المديونية / مجموع استخدامات الصندوق
2000	221,1	221,1	100%
2001	184,5	184,5	100%
2002	170	170,06	100%
2003	156	156	100%
2004	222,7	222,7	100%
2005	247,8	247,83	100%
2006	709,7	618,11	87%
2007	1454,4	314,46	22%
2008	1223,6	465,44	38%
2009	364,2	0.00	-
2010	792	0.00	-
2011	1761,1	0.00	-
2012	2283,2	0.00	-
2013	2132,2	0.00	-
2014	2965,6	0.00	-

المصدر: عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 200-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص128.

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي إقتطاعات الصندوق وجهت لسداد الدين العام خلال فترة 2000-2005، ويعود سبب ذلك إلى عدم لجوء الدولة لإستخدام موارد الصندوق في تمويل العجز الموازي في تلك الفترة، وهذا ما ينسجم مع القواعد المحددة لكيفية سير عمل الصندوق، إذ تركز نشاطه في تلك الفترة على تخفيض المديونية العمومية فقط إلى غاية سنة 2006، أين تم التعديل على أهداف الصندوق وتم توسعتها لتشمل تمويل الخزينة على حساب الدين العام، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول، حيث انخفضت نسبة استخدامات الصندوق الموجه للمديونية خلال الفترة 2006-2008، وبداية من سنة 2009 أصبحت جل موارد الصندوق توجه لتمويل عجز الخزينة وهذا راجع لعدة أسباب منها¹:

- التخلص النسبي للمديونية وتراجع الحكومة في اعتمادها على المديونية لتمويل عجز الميزانية.
- التزايد المستمر لعجز الخزينة بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز الطلب الداخلي وعدم كفاية السعر المرجعي لتغطية التزايد المستمر للإنفاق العام.
- تواصل ارتفاع أسعار النفط مما قلل من مخاوف الحكومة بشأن حدوث صدمات نفطية في المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازي الناتج عن إرتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازي باستخدام موارد الصندوق.

¹ عيساني العارم، مرجع سبق ذكره، ص12.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار البترول على موارد صندوق ضبط الإيرادات

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة بين أسعار البترول وموارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2020) وذلك عن طريق منهجية ARDL. أي ايجاد أثر أسعار البترول (كمتغير مستقل) على صندوق ضبط الإيرادات (كمتغير تابع) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى ادخال متغير مستقل آخر الذي يتمثل في الانفاق الحكومي خلال نفس الفترة المدروسة.

المطلب الأول: توصيف النموذج

الفرع الأول: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية: إنطلاقا من الجدول التالي نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (11-2): تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري مقابل التغير في أسعار البترول (2000-2021)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	متوسط أسعار البترول السنوية (دولار)	الانفاق الحكومي	مجموع موارد الصندوق
2000	28.60	1178.12	453.24
2001	24.90	1321.02	356.00
2002	25.30	1550.64	198.04
2003	28.99	1639.26	476.09
2004	38.63	1888.93	944.39
2005	54.33	2052.03	2090.52
2006	65.40	2453.01	3640.69
2007	74.44	3108.66	4669.84
2008	99.06	4191.05	5503.69
2009	61.60	4246.33	4680.75

5634.78	4466.90	79.79	2010
7143.16	5853.60	112.82	2011
7917.01	7058.10	110.74	2012
7695.98	6024.20	109.1	2013
7373.10	6995.70	99.10	2014
4959.00	7656.30	51.1	2015
1797.40	7383.60	47.7	2016
569.55	7638.8	54.1	2017
671.43	8223.8	71.3	2018
437.4	8571.2	64.4	2019
426.9	7856.5	42.1	2020
682.1	8205.2	72.7	2021

المصدر: بالاعتماد على المؤشرات المالية، وزارة المالية الجزائرية، www.mf.gov.dz والتقارير السنوية لبنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2023/04/06

- إنطلاقاً من الجدول أعلاه نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:
- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين أسعار البترول وموارد صندوق ضبط الإيرادات.
 - يوجد علاقة طردية (موجبة) بين أسعار البترول والانفاق الحكومي.

الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملاتها اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على مجموع موارد صندوق ضبط الإيرادات كمتغير تابع، أما أسعار البترول السنوية والانفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن موارد الصندوق كدالة تابعة لأسعار البترول السنوية والانفاق الحكومي على النحو التالي:

$$FR = f(PP; DG).....(01)$$

إذ يمثل كل من:

FR: موارد صندوق ضبط الإيرادات ، **PP:** أسعار البترول ، **DG:** الانفاق الحكومي

الفرع الثالث: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج: إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية: (F, R^2, \bar{R}^2)، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: (AIC ; SC ; H.Q) وأقل قيمة ل: (S.E) كانت الصيغة الرياضية مناسبة للنموذج. إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول رقم (12-2): الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف لوغاريتمية	الصيغة اللوغاريتمية
R^2	0,7978	0,6960	0,7398
\bar{R}^2	0,7753	0,6622	0,7109
F	0,000001	0,000022	0,000005
S.E	1354,125	0,73	0,68
AIC	17,39	2,35	2,20
SC	17,54	2,50	2,34
H.Q	17,42	2,38	2,23

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LFR_t = f(LPP_t; LDG_t)$$

$$LFR_t = \alpha_0 + \alpha_1 LPP_t + \alpha_2 LDG_t + \varepsilon_t$$

الفرع الرابع: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قَدَّماها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k_2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند $I(0)$ و $I(1)$ ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ أو $I(1)$ ؛

- تعمل على تقدير معاملات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفاءة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة $I(0)$ أو الدرجة $I(1)$.

ب. تحديد فترات الإبطاء المناسبة.

ج. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test).

د. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير.

هـ. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller):

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل في

اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13-2): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

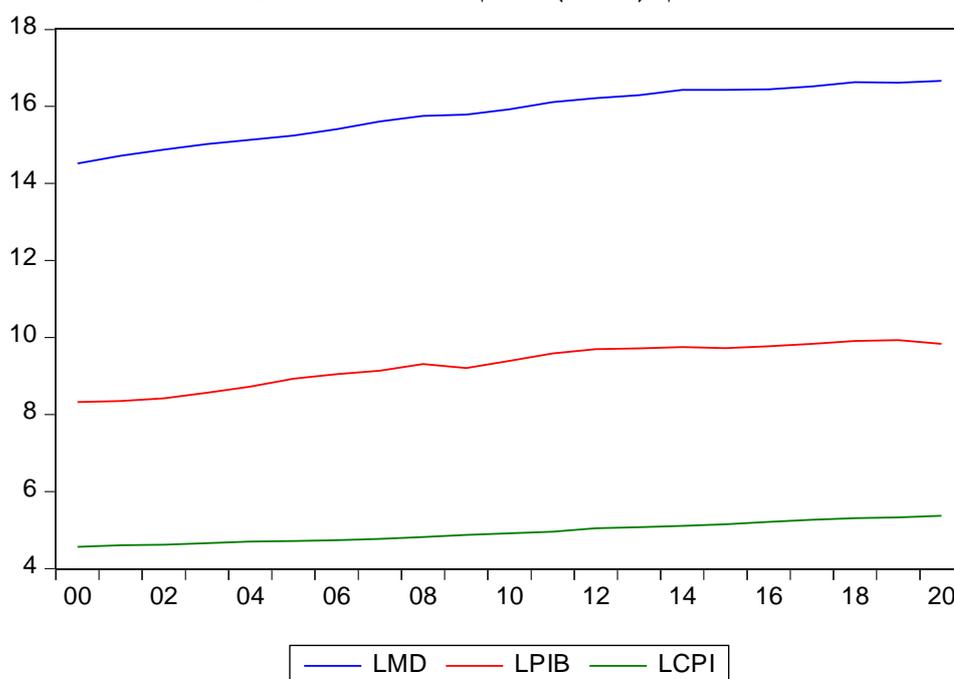
اختبار الاستقرارية عند المستوى $I(0)$				
LDG	LPP	LFR	t-Statistic	وجود حد ثابت
-2.0758	-1.6431	-1.8834		
0.2554	0.4433	0.3323	Prob	
No	no	No		
-0.3063	-0.9084	-0.3378	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.9841	0.9349	0.9828	Prob	
No	no	No		
3.4266	0.1182	-0.1763	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.9994	0.7089	0.6094	Prob	
No	no	No		
اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول $I(1)$				
d(LDG)	d(LPP)	d(LFR)	t-Statistic	وجود حد ثابت
-3.5685	-3.2632	-2.4091		
0.0172	0.0318	0.1524	Prob	

**	**	No		
-4.4596	-3.9766	-3.1425	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.0123	0.0350	0.1252	Prob	
**	**	No		
-0.8946	-3.3423	-2.4787	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.3133	0.0021	0.0163	Prob	
No	***	**		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة $I(0)$ ، لكنها مستقرة عند الفرق الأول. وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

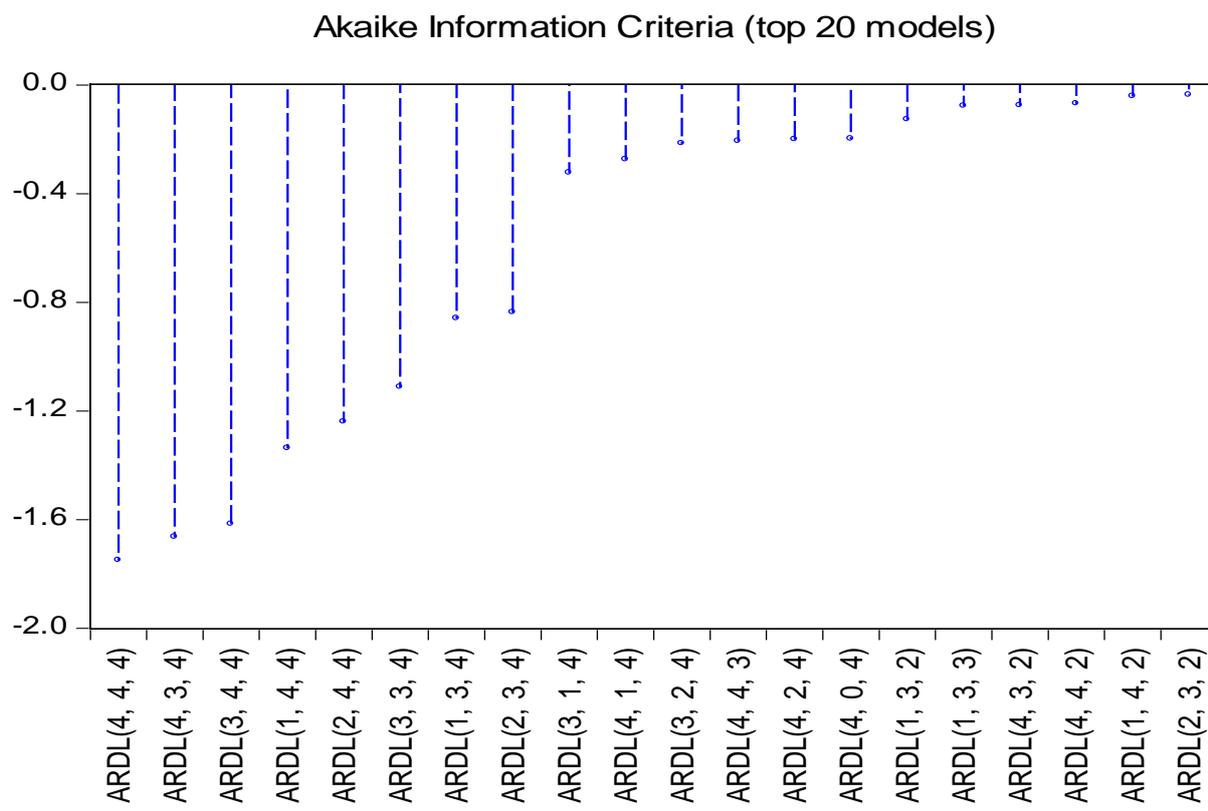
الشكل رقم (5-2): رسم استقرارية السلاسل الزمنية



من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج: قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي $(4,4,4)$ للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (6-2): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL



من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test: يكتب نموذج ARDL

لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LFR_{Dt} = c + \alpha_1 LFR_{Dt-1} + \alpha_2 LPP_{t-1} + \alpha_3 LDG_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta LFR_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LPP_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LDG_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

($\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3$) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما ($\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i}$) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى. لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين موارد الصندوق وتغير كل من أسعار البترول والانفاق الحكومي وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يركز على إحصائية فيشر F – Statistics

كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (14-2): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود

ARDL Bounds Test ARDL Bounds Test		
Date: 23/04/23 Time: 00:59		
Sample: 2000 2020		
Included observations: 17		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	9,176809	2
Critical Value Bounds حدود القيمة الحرجة		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية كل المستويات المعنوية، مما يعني رفض فرضية العدم (H₀) وقبول الفرضية البديلة (H₁)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق إختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم (14-2): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating				
Dependent Variable: LFR				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)				
Date: 04/23/23 Time: 00:01				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 17				
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4766	0.868680	0.455954	0.396078	D(LFR(-1))
0.3046	1.368335	0.199789	0.273378	D(LFR(-2))
0.5292	0.754783	0.267888	0.202197	D(LFR(-3))
0.0667	-3.674646	0.691761	-2.541977	D(LDG)
0.1075	2.797659	0.673171	1.883304	D(LDG(-1))
0.3615	-1.173165	0.866980	-1.017111	D(LDG(-2))
0.5712	-0.671196	1.102152	-0.739760	D(LDG(-3))

0.0271	5.946903	0.263539	1.567240	D(LPP)
0.0334	-5.330766	0.260306	-1.387632	D(LPP(-1))
0.2502	-1.602453	0.480544	-0.770049	D(LPP(-2))
0.1000	-2.919668	0.396930	-1.158904	D(LPP(-3))
0.0454	-4.532949	0.308280	-1.397419	CointEq(-1)

$$\text{Cointeq} = \text{LFR} - (-2.0119 \cdot \text{LDG} + 4.1335 \cdot \text{LPP} + 7.9926)$$

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن معلمة متغيرة أسعار البترول في النموذج للمدى القصير معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لمعلمة متغيرة الانفاق الحكومي ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-1.397419)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (139%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وعدم المعنوية الإحصائية لمعامل النموذج يمكننا القول والإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول رقم (15-2): تقدير المعلمات في المدى الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1119	-2.732387	0.736302	-2.011862	LDG
0.0224	6.566828	0.629456	4.133527	LPP
0.1714	2.093277	3.818216	7.992584	C

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل متغيرة الانفاق الحكومي سالبة و ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، توجد علاقة عكسية بينها وبين موارد الصندوق في المدى الطويل. وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل حسب الجدول أعلاه (-2.011862) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في الانفاق الحكومي بـ: 1% تؤدي إلى انخفاض في موارد الصندوق بـ: 2.01%.
- إشارة معامل متغيرة مؤشر أسعار البترول موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين موارد الصندوق وأسعار البترول، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الإقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (4,1335) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في أسعار البترول بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في موارد الصندوق بـ: 4.13%.

ومنه يمكن صياغة المعادلة لموارد الصندوق بدلالة أسعار البترول والانفاق الحكومي في المدى الطويل

كالتالي:

$$LFR = 7.9925 + 4.1335LPP - 2.0118LDG$$

المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً: بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصادياً من خلال تحليل الجدول أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك.

الفرع الأول: التقييم الإحصائي: من خلال الجدول أدناه ندرس النموذج من الناحية الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم (15-2): التقييم الإحصائي

R-squared	0.9992
Adjusted R-squared	0.9971
S.E. of regression	0.0268
Sum squared resid	0.0028
Log likelihood	49.6551
F-statistic	467.883
Prob(F-statistic)	0.00001
Durbin-Watson stat	2.52

من إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستودنت، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.9171$ التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (موارد الصندوق)، كما أن القيمة الإحصائية لفيشر تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل وبالغة (467.883) عند مستوى معنوية 5%، كم هناك قيمة جد ضئيلة للخطأ المعياري (S.E) وبالغة (0.0268).

الفرع الثاني: التقييم القياسي: للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الإختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16-2): التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)

Breusch-Godfrey Serial Correlation إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F - Statistique	2.3548	Prob. F(2,2)	0.2981
Obs* R - Squared	11.9327	Prob. Chi-Squar (2)	0.0026
Heteroskedasticity Test ARCH إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي			
F - Statistique	0.1046	Prob. F (1 ; 14)	0.7510
Obs* R - Squared	0.1187	Prob. Chi-Squar (1)	0.7304
Normality Test Jarque-Bera إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			

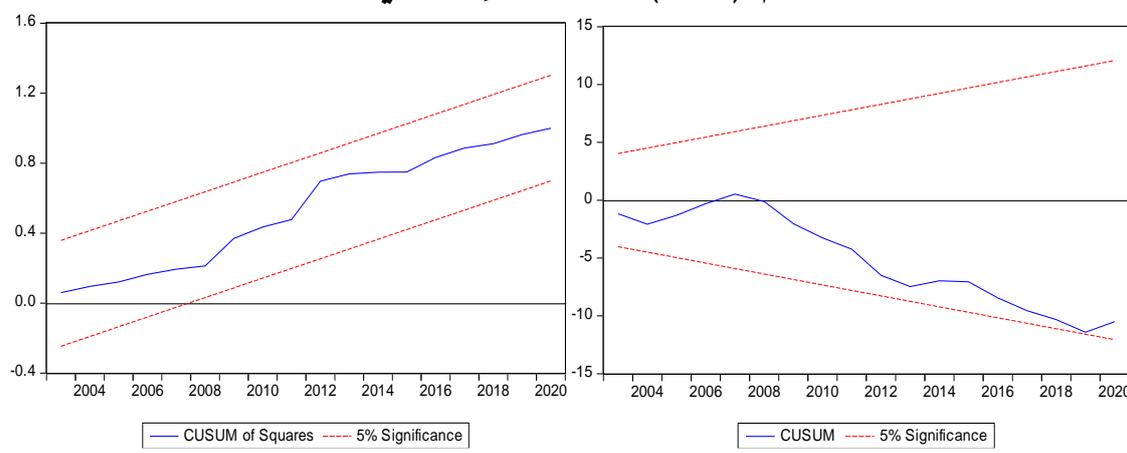
Jarque-Bera	0.218850	Prob	0.896349
-------------	----------	------	----------

من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بلغت (2.3548) بقيمة احتمالية 0.2981 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي بلغت (0.1046) بقيمة احتمالية 0.7510 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (0.218850) بقيمة احتمالية 0.896349 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (7-2): اختبار الإستقرارية الهيكلية



من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

خلاصة الفصل

لقد سمح الإرتفاع الحاصل في أسعار البترول بداية سنة 2002 للجزائر من تحقيق موارد مالية كبيرة، الشيء الذي ساهم في تحسين الوضعية الإقتصادية والمالية للدولة، بحيث استطاعت تكوين احتياطي مالي معتبر من العملة الأجنبية، واستطاعت دفع عجلة الإقتصاد من خلال بعث مشاريع كبرى، ومكنتها من أيضا من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي ساعد في التخلص من عبئ المديونية الخارجية بالإضافة إلى تغطية العجز الموازي، غير أن هذا الأمر لم يدم بحيث بحلول منتصف سنة 2014 وبداية الإنخفاض في أسعار النفط جعل الجزائر تقف أمام الأمر الواقع بحيث بينت الأزمة أن سعر برميل البترول يعد السبب الرئيسي لتحسن أو تدهور المؤشرات الاقتصادية نظرا للإعتماد الكبير على النفط في الإقتصاد الجزائري لذلك يجب على الحكومة أن تقلل من الإعتماد على الربيع البترولي وتعمل على استثمار الأموال في بناء اقتصاد متكامل بعيد عن قطاع المحروقات.

الخاتمة العامة

لقد لجأت العديد من البلدان المعتمدة على الإيرادات المحصلة من تصدير الموارد الطبيعية إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية كحل لمشكلة إيجاد بديل لهذه الموارد باعتبارها موارد ناضبة، وتختلف هذه الصناديق باختلاف أهدافها فمنها ما أسس من أجل ضمان إستقرار الميزانية، ومنها ما خصصت للإستثمارات الخارجية، ومنها ما هو مخصص للإدخار لفائدة الأجيال اللاحقة، ومنها ما هو مخصص لتغطية الالتزامات الطارئة.

الجزائر كونها بلدا ريعيا يرتبط اقتصاده بسعر برميل البترول حثها هذا الأمر على صب اهتمامها الكامل على قطاع المحروقات وظهر هذا جاليا من خلال الإصلاحات الكبيرة التي مست هذا القطاع سنة 1986 والى غاية يومنا هذا، وكل هذه التعديلات جاءت من أجل القيام بإقتصاد يتماشى مع المتطلبات الدولية للإستثمار، وتتحمل هذه القوانين جزء كبير من المسؤولية على النتائج المترتبة عن هذا القطاع سواء كانت ايجابية أو سلبية على إقتصاد الجزائر.

ولدى الجزائر تجربة مع الصناديق السيادية بحيث أنشأت هي الأخرى صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 نتيجة تراكم الفوائض المالية بداية من الألفية الثالثة، واعتبرته الحكومة كأداة تسمح بحماية الإقتصاد الوطني، بحيث تمكنت بفضلها من تسديد جزء كبير من الديون العمومية، فضلا عن تغطيته لعجز الموازنة العامة منذ سنة 2006.

1- نتائج الدراسة: لقد سمحت دراستنا هذه بالخروج بجملة من النتائج، من بينها:

- تختلف دوافع إنشاء الصناديق السيادية إلا أن أهمها يكمن في الاستعداد لنضوب الموارد الطبيعية، والحاجة لإيجاد مداخل جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل القومي.
- تختلف الصناديق السيادية باختلاف الهدف من إنشائها فمنها صناديق الإستقرار، صناديق الادخار، صناديق الإستثمار، صناديق التنمية وصناديق التقاعد.
- تتعدد مصادر تمويل الصناديق السيادية، فمنها من تمول من فوائض الموارد الطبيعية، أو من فوائض المدفوعات التجارية، أو من فوائض الميزانية، أو من عوائد الخوصصة.
- توجد علاقة قوية بين أسعار النفط وتزايد عدد وحجم الصناديق السيادية في العالم.
- تنشأ الحكومات الصناديق السيادية لأغراض إقتصادية كلية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية متعددة.
- شهدت الصناديق السيادية في السنوات الأخيرة نموا سريعا في حجم أصولها وهذا ما جعلها تلعب دورا مهما في المنظومة المالية العالمية.
- يعتمد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمحرك وحيد لإنعاش الإقتصاد وبالتالي فان تراجع الموارد المالية لهذا القطاع سنشل الإقتصاد محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- تعدد الإصلاحات الاقتصادية الحاصلة في قطاع المحروقات تدل على حرص السلطات على محاولة تحقيق التقدم الاقتصادي.
- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الموجه للإقتصاد الوطني، حيث يتجلى تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي.
- من أهم أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد هي ترشيد استغلال الموارد النفطية وتخفيف الصدمات الخارجية على الإقتصاد الوطني.
- بحسب الغاية التي أنشأ من أجلها صندوق ضبط الموارد فإنه نجح في تحقيق الأهداف المسطرة له بحيث ساهم في تخفيض حجم المديونية العمومية في الفترة من 2000 إلى 2009، كما استطاع تمويل العجز الموازي بداية من سنة 2006.
- حسب نتائج الدراسة القياسية يتضح أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وموارد صندوق ضبط الإيرادات.

2- إختبار الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى والتي نصت على أن البترول يكتسي أهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري فقد أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية صحيحة ويتجلى ذلك من خلال هيمنة المداخل النفطية على الناتج المحلي الاجمالي واحتلال قطاع المحروقات أزيد من 98% من مجموع صادرات البلاد، ولاحظنا أيضا من خلال الدراسة إرتباط أسعار النفط مع تحسن جميع المؤشرات الاقتصادية للجزائر.

بخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أن من أهم دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو الحد من العجز الموازي في الأزمات المالية فهي صحيحة نسبيا حيث أن الصندوق غطى على عجز الميزانية خلال الأزمة التي مست أسعار النفط بداية من منتصف عام 2014 غير أنه لم يستطع إكمال دوره في تغطية العجز واضطره الأمر إلى إشهار إفلاسه مع نهاية سنة 2017 نتيجة نفاذ موارده تماما.

بخصوص الفرضية الثالثة والتي نصت على أن أهمية صندوق ضبط الموارد تكمن في تحقيق الاستقرار المالي فهي صحيحة نسبيا بحيث مكنت الإقتطاعات المستمرة من موارد الصندوق من تخفيض المديونية العمومية بشكل كبير فضلا عن تغطية العجز الموازي منذ سنة 2006 غير أن إقتصار موارده على الفائض المحقق من الجباية البترولية جعل موارده تتضاءل إلى أن إنعدمت كليا مع نهاية عام 2017، وشهد بعدها الصندوق بعض الموارد منذ سنة 2018 غير أنها لم تستخدم لتمويل العجز الموازي ماعدا سنة 2020 أين تم إقتطاع جل موارده لتغطية العجز.

بخصوص الفرضية الرابعة والتي مفادها أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وموارد صندوق ضبط الإيرادات فهي صحيحة وهذا ما توصلنا إليه عن طريق الدراسة القياسية التي أجريناها والتي خلصت إلى وجود ارتباط وثيق بين موارد الصندوق و تقلبات أسعار البترول.

3- الإقتراحات: من خلال الدراسة التي أجريناها يمكننا تقديم بعض الإقتراحات وهي:

- إصلاح صندوق ضبط الموارد عن طريق تعديل اطاره القانوني وهيكله التنظيمي واضفاء المزيد من الشفافية على كيفية عمل الصندوق.

- توسيع مجال عمل الصندوق ليشمل الإستثمار الخارجي.

- تكوين اطرار عالية الكفاءة متخصصة في مجال ادارة الإستثمارات في الأسواق المالية العالمية وتوكل إليها مهمة ادارة الصندوق.

- الإستفادة من امكانيات الجزائر الكبيرة في الطاقات المتجددة واشراكها كعنصر مهم في تحقيق التنمية الإقتصادية. إعطاء المزيد من الأهمية للقطاع الفلاحي و السياحي.

- الحرص على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

4- آفاق الدراسة: لمواصلة البحث في هذا الموضوع والتطرق إلى نقاط لم نتمكن من الوصول إليها نقترح

على الباحثين الطرق لهذه النقاط:

- أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

- ترقية الإستثمارات في الطاقات البديلة لتحقيق التنمية الإقتصادية.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب العلمية:

1. الأمير عبد القادر حفوظة بن عمار، حسام غرداين بن نصر الدين، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض النفطية، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2022.

(2) الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بوالشعير أحمد، مقيدش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد -دراسة حالة بعض التجارب الدولية- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2018

2. بوعبد الله لويظة، بوعرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على ميزان الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016 مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر 2018

3. بوعلي وسام، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر دراسة إحصائية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عربي بن مهدي أم بواقي، الجزائر، 2020

4. حاج موسى نسيمة، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي -دراسة أزمة الرهن العقاري- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014

5. حبارك سمير، تأثير الأزمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019

6. حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018

7. حميود بلال، بوعندل وليد، مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انخفاض أسعار النفط دراسة تقييمية لصندوق النرويج-أبو ظبي-الكويت (2014-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018

8. سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2000-2016) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2017

9. سليمان زواوي فرحات، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحريك عملية التنمية الاقتصادية بالدول النفطية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016
10. شنوف حكيم، التوجه الاستثماري لصناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية (1970-2017) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018
11. عكاش مسيفة، استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي للاقتصادات المحلية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019
12. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015

(3) المجالات الدورية:

1. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004
2. بوخاري لحلو، لعابب وليد، إشكالية إختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الاقتصادية النفطية - دراسة حالة النرويج والامارات العربية المتحدة-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018
3. بولعباس مختار، هيكل الايرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017) مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، رقم 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019
4. جعفر هني محمد، دور صناديق الثروة السيادية من منظور إسلامي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، الجزائر، 2015
5. جلولي صفية، بوقناديل محمد، التحويلات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، رقم 08، العدد 03، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2022
6. حرواش زينب إيمان، شليحي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق العلوم، المجلد 07، العدد 04، الجزائر، 2022

7. حرواش زينب إيمان، شليحي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق العلوم، المجلد 07، العدد 04، الجزائر، 2022، ص 647
8. سعودي عبد الصمد، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06 العدد 02، الجزائر، 2019
9. سليمان زواري فرحات، محمد حشماوي، الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الإيرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 09، المجلد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2016
10. سليمة علوي، قراءة تحليلية للقانون رقم 19-13 المنظم لنشاطات المحروقات، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 02، الجزائر، 2022
11. سمير شرقق وآخرون، دراسة قياسية لأثر معدل البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 02، الجزائر، 2020
12. شبوطي حكيم، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 01، 2017
13. صبرينة كردودي وآخرون ، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة وآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، رقم 04، عدد 07، المركز الجامعي نور بشير البيض، الجزائر، 2018
14. صبيحة بولصباح، مصباح حراق، عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدية وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر
15. العابد ريمة، حوطة صناديق الثروة السيادية وشفافية أعمالها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 45، الجزائر، 2016
16. عماد غزالي، بولصنام محمد، العجز الموازي في الجزائر أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، رقم 12، العدد 04، الجزائر، 2020

17. عماد غزازي، بولصنام محمد، العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الدراسات والأبحاث، المجلد 12، العدد، 04، الجزائر
18. عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 200-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2018
19. عيساني العارم، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 200-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2018
20. كمال القريب، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 01، العدد 10، الجزائر، 2014
21. لطيفة بهلول وآخرون، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال (2000-2016)، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2020
- (4) الجرائد الرسمية والتشريعات والقوانين:**
1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، قانون رقم 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، 1986
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 63، قانون رقم 91-21 المعدل والمتمم لقانون رقم 86-14 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب سنة 1991
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، القانون رقم 13-01، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 والمتعلق بالمحروقات، 2013
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، قانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات، 2005
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 48، قانون رقم 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07، 2006

ثانيا: مراجع الإنترنت:

1) المواقع الإلكترونية:

1. <https://globalswf.com>
2. <https://opec.org>
3. <https://www.themoscowtimes.com>
4. www.bank-of-algeria.dz
5. www.mf.gov.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2020، وذلك من خلال التطرق للإطار العام للصناديق السيادية وأنواعها وطرق تسييرها وإستراتيجية الإستثمار التي تتبناها مع ذكر المكانة التي تحضى بها في النظام المالي العالمي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على قطاع المحروقات في الجزائر والتطرق لمختلف الإصلاحات الإقتصادية التي مست هذا القطاع ثم إبراز مدى تأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية للجزائر، بعدها تطرقنا إلى صندوق ضبط الإيرادات ومدى مساهمته في تغطية عجز الميزانية وتخفيض الديون العمومية، وقد إعتدنا في دراستنا هذه إلى على النمهج الوصفي مستعينين في ذلك ببرنامج eviews وباستخدام منهجية ARDL وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين موارد صندوق ضبط الإيرادات وأسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: صندوق ضبط الإيرادات، أسعار البترول، الإقتصاد الجزائري، منهجية ARDL.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the impact of oil price volatility on the resources of the revenue stabilization fund during the period 2000-2020. This is done by discussing the general framework of sovereign wealth funds, their types, management methods, and investment strategies they adopt, along with their position in the global financial system. Additionally, it sheds light on the petroleum sector in Algeria and discusses various economic reforms that have affected this sector, highlighting their impact on Algeria's various economic indicators. Furthermore, we discuss the revenue stabilization fund and its contribution to budget deficit coverage and reduction of public debt. In this study, we adopted a descriptive approach, utilizing the eviews program and employing the ARDL methodology. The empirical study concluded that there is a causal relationship between the resources of the revenue stabilization fund and oil prices.

Keywords: Revenue Control Fund, Petroleum Prices, Algerian Economy, ARDL Methodology.